

# لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية

الأشخاص المحتاجون إلى مساعدة

٢١,٢ مليون

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥

اليمن



# الاحتياجات

## الإنسانية

### والأرقام الرئيسية

إنّ النزاع الدائر يدمر اليمن. وتشير تقديرات الشركاء في المجال الإنساني الآن إلى أنّ ٢١,٢ مليون شخص - أو ٨٢ في المائة من السكان - يحتاجون إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية أو حماية حقوقهم الأساسية. وتكثفت أيضاً شدة الاحتياجات بين الأشخاص المستضعفين في مختلف القطاعات.

#### الإحتياجات الإنسانية



#### آثار النزوح

٤

تشير تقديرات الشركاء إلى وجود ٢,٣ مليون شخص نازح داخل اليمن في الوقت الحالي - نصفهم في محافظات عدن وتعز وحجة والضالع - وقد فر ١٢١,٠٠٠ شخص آخرين إلى خارج البلاد. يحتاج نحو ٢,٧ مليون شخص الآن إلى دعم لتأمين المأوى أو المستلزمات المنزلية الأساسية، بما في ذلك النازحون والأسر المضيفة المستضعفة. ويتخذ النازحون ملاذاً في الوقت الحالي داخل ٢٦٠ مدرسة، وبالتالي يمنعون ٩١,٠٠٠ طفل من الحصول على التعليم.



#### الخدمات الأساسية

٣

يوصل انهيار الخدمات الأساسية في اليمن تسارعه. وبحسب تقديرات الشركاء، لا يستطيع ١٤,١ مليون شخص الحصول على قدر كاف من الرعاية الصحية؛ ويحتاج ٣ مليون طفل وامرأة حامل أو مرضعة إلى علاج لسوء التغذية أو خدمات وقائية؛ وتغيب ١,٨ مليون طفل عن المدارس منذ منتصف مارس/آذار. توقف التخلص من النفايات الصلبة في عدة مناطق. ويتقلص توافر الخدمات بسرعة كنتيجة للتأثير المباشر للنزاع وعدم كفاية الموارد لدفع الرواتب أو الحفاظ على الخدمات.



#### احتياجات البقاء الأساسية

٢

يحتاج الملايين من الناس في اليمن إلى المساعدة لضمان بقائهم على قيد الحياة. ويعاني ما يقدر بنحو ١٤,٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي (بما في ذلك ٧,٦ مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد)؛ ويفتقر ١٩,٣ مليون شخص إلى إمكانية الوصول الكافية إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي؛ ويعاني ما يقرب من ٣٢٠,٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد الشديد. لقد أدى النزاع إلى تفاقم مواطن الضعف المزمن في جميع هذه القطاعات.



#### حماية المدنيين

١

أسفرت ستة أشهر من النزاع عن تداعيات خطيرة على حياة المدنيين وحقوقهم الأساسية. منذ ٢٦ مارس/آذار، أبلغت المرافق الصحية عن سقوط أكثر من ٣٢,٢٠٠ ضحية - كثيراً منهم مدنيين. وفي نفس الفترة، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من صحة ٨,٨٧٥ تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان - بمتوسط ٤٣ انتهاكاً كل يوم. تضاعف عدد حوادث وفاة أو إصابة الأطفال التي تم التحقق منها خمس مرات تقريباً في الفترة من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول مقارنة بالأعداد الإجمالية المسجلة في عام ٢٠١٤.

إجمالي عدد السكان



٢٦ مليون

عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية

٨٢٪ من مجموع السكان

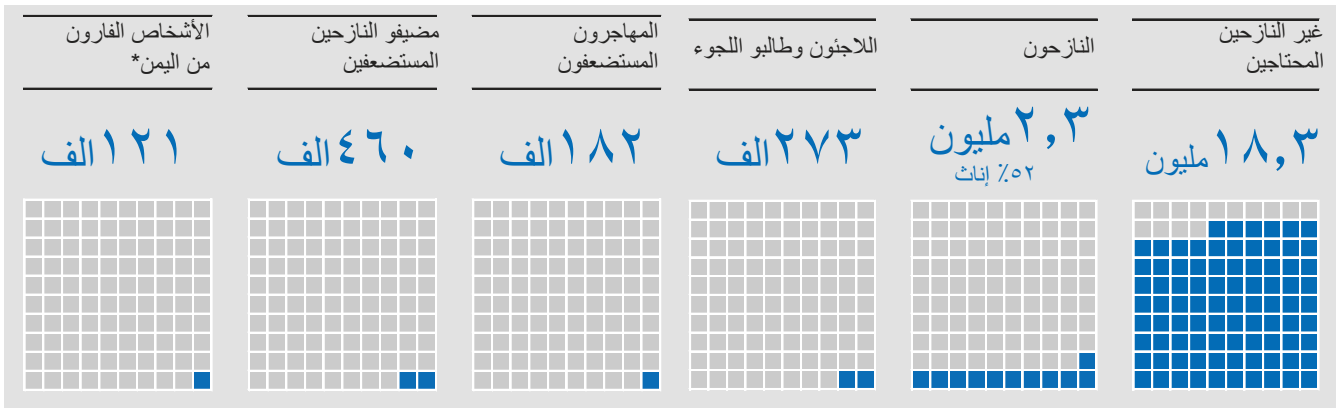


٢١,٢ مليون

عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع

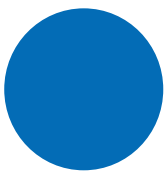


١٢,٤ مليون



احتياجات الحماية	احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية	احتياجات الصحة	احتياجات الصرف الصحي والنظافة	سوء التغذية**	الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي
------------------	--------------------------------------	----------------	-------------------------------	---------------	--

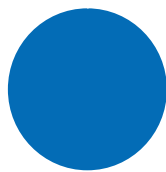
١٤,١ مليون



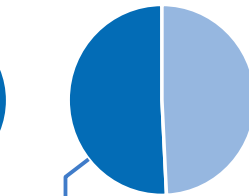
٢,٨ مليون



١٤,١ مليون



١٩,٣ مليون

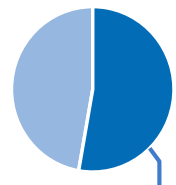


٩,٨ مليون بسبب النزاع

٣,٠ مليون



١٤,٤ مليون



شديد: ٧,٦ مليون

\* يشمل اليمنيين وجنسيات أخرى.  
\*\* يشمل الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات.

## الأزمة

لقد أدت أكثر من سبعة أشهر من النزاع إلى تفاقم شديد في حالة الطوارئ الإنسانية واسعة النطاق التي كان اليمن يعاني منها في السابق. وتشير تقديرات الشركاء حالياً إلى أن ٢١,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة - بزيادة قدرها الثلث منذ بدء الأزمة في منتصف مارس/آذار ٢٠١٥. وقد طرأت زيادات كبيرة على الاحتياجات في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية والمأوى، منذ صدور اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في يونيو/حزيران ٢٠١٥. وارتفعت انتهاكات النزوح وحقوق الإنسان أيضاً إلى حد كبير.

مارس/آذار، توغلت قوات الحوثيين - التي يُقال أنها متحالفة مع الوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح - جنوباً باتجاه عدن، مما دفع الحكومة إلى الانتقال إلى المملكة العربية السعودية. وفي ٢٦ مارس/آذار، بدأ تحالف عسكري بقيادة السعودية يوجه ضربات جوية في اليمن، وكان الهدف المعلن هو إعادة حكومة هادي إلى السلطة.

بالإضافة إلى تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، شهدت السنوات السابقة للأزمة الراهنة مباشرة تدهور واضح في الأحوال المعيشية.

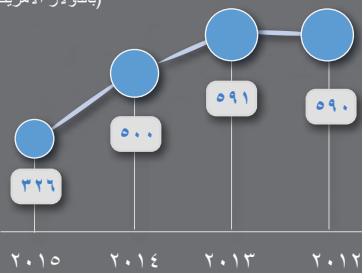
ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية باستمرار في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد - الذي كان بالفعل هو الأدنى في العالم العربي - من ٥٩٠ دولاراً إلى ٥٠٠ دولار، مما فرض ضغطاً على آليات التكيف في المجتمعات الضعيفة. وطوال هذه الفترة، كان انعدام الأمن الغذائي في حدود ١٠,٥ مليون نسمة؛ وكان أكثر من ١٣ مليون شخص يفتقرون إلى المياه النظيفة؛ وما

الأسباب الجذرية: الضعف المزمن وعدم الاستقرار السياسي والنزاع

حتى قبل الأزمة الحالية، كان اليمن يواجه مستويات هائلة من الاحتياجات الإنسانية، وكان ١٥,٩ مليون نسمة (٦١ في المائة من السكان) يتطلبون نوعاً ما من المساعدة الإنسانية في أواخر عام ٢٠١٤. وقد نجمت هذه الاحتياجات عن سنوات من الفقر وإنعدام التطور والتدهور البيئي والنزاع المتقطع وضعف سيادة القانون - بما في ذلك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وبعد الاضطرابات السياسية التي أدت إلى استقالة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد لفترة طويلة، في أوائل عام ٢٠١٢، بدأت عملية انتقال سياسي غير منتظمة. وانهارت هذه العملية في أواخر عام ٢٠١٤، عندما أحكم المقاتلون الحوثيون سيطرتهم عملياً على صنعاء والمؤسسات الوطنية، وجاء ذلك في أعقاب التوسع العسكري الحوثي في شمال البلاد في وقت سابق من ذلك العام. تصاعدت حدة التوتر في أوائل عام ٢٠١٥، وهرب الرئيس عبد ربه منصور هادي - الذي كان المسلحون الحوثيون قد وضعوه تحت الإقامة الجبرية - إلى عدن في أواخر فبراير/شباط. وفي منتصف شهر

## الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد

(بالدولار الأمريكي)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIIC)

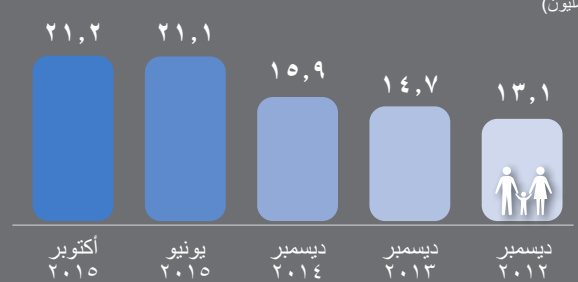
## مستويات النزوح (٢٠١٣ - ٢٠١٥)



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق العمل المعني بحركات السكان

## الأشخاص المحتاجون (٢٠١٢ - ٢٠١٥)

(مليون)



المصدر: عملية النداء الموحد ٢٠١٣، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٤، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٥، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٦

وقصف ومواجهات معزولة أيضاً في مواقع أخرى. وفي الوقت نفسه، تصاعدت المخاوف من تنامي دور الجماعات المتطرفة في النزاع - بما في ذلك الاستيلاء على مدينة المكلا وضواحيها من قبل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) في أبريل/ نيسان والهجمات البارزة التي أعلن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتهما عنها في عدن وصنعاء ومناطق أخرى.

كان سلوك العمليات العدائية وحشي منذ تصاعد القتال في منتصف مارس/آذار. وحتى ١٦ أكتوبر/تشرين الأول، أبلغت المرافق الصحية عن سقوط ٣٢,٣٠٧ ضحية (من بينهم ٥,٦٠٤ حالة وفاة) - بمتوسط ١٥٣ إصابة أو حالة وفاة كل يوم.

من المرجح أن تكون هذه الأرقام أقل من الواقع، نظراً لعدم قدرة العديد من الناس على الوصول إلى المرافق الصحية. وقد أبرزت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الإشكالات الرئيسية المتعلقة بإدارة النزاع، بما في ذلك تقارير موثوقة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع - والتي قد يرقى بعضها إلى مستوى جرائم حرب. وحتى ٣١ يوليو/تموز، كانت تقديرات التحليل الأولي تشير إلى أن ٨٦ في المائة من إصابات المدنيين نجمت عن الأسلحة المتفجرة. وقد تحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من صحة

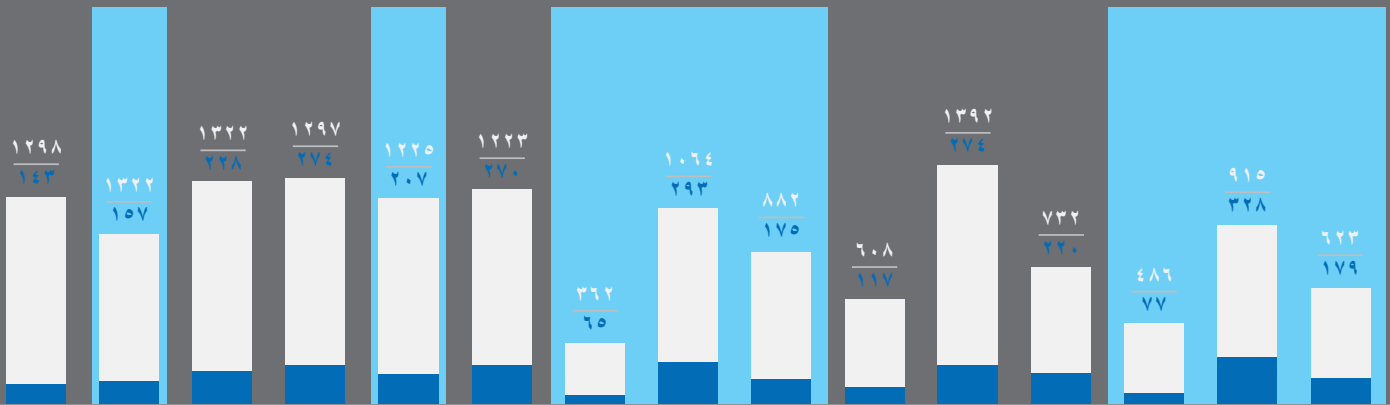
يقرب من ٨,٥ مليون شخص يفتقرون إلى الرعاية الصحية؛ وظل حوالي ٣٥٠,٠٠٠ شخص نازحين نتيجة للنزاعات المحلية. ساهمت المساعدات الإنسانية في إدخال بعض التحسينات خلال ذلك الوقت، بما في ذلك انخفاض معدلات سوء التغذية الحاد بنحو ١٠ في المائة في عام ٢٠١٤ وبدء تنفيذ برنامج حلول دائمة للنازحين على المدى الطويل.

## نزاع متصاعد، وضحايا، وانتهاكات حقوق الإنسان

تصاعد النزاع بسرعة من منتصف شهر مارس/آذار نظراً لتكثيف قوات التحالف للغارات الجوية وانتشار الاشتباكات البرية - التي اندلعت أساساً بين قوات الحوثيين/صالح والمقاتلين المحليين في الجنوب. وبحلول منتصف أبريل/نيسان، تركزت الاشتباكات العنيفة والقصف والغارات الجوية العشوائية في المناطق المتنازع عليها بضواوة في الجنوب. وزادت الغارات الجوية ونيران المدفعية المضادة للطائرات أيضاً إلى حد كبير في صعدة - التي أعلن التحالف أنها «منطقة عسكرية» في شهر مايو/أيار - وأجزاء أخرى من شمال البلاد. في أواخر يوليو/تموز، بدأ هجوم مدعوم من قبل قوات التحالف في عدن وتمكن بسرعة من السيطرة على جزء كبير من جنوب البلاد. وبحلول منتصف أغسطس/آب، كان هذا الهجوم قد توقف إلى حد كبير في مأرب وتعز. واعتباراً من منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، تشهد مدينة تعز وضواحيها - موطن ٦٠٠,٠٠٠ شخص قبل الأزمة - اشتباكات عنيفة وقصف عشوائي وغارات جوية. واستمر الإبلاغ عن غارات جوية

## الجدول الزمني للأحداث الرئيسية والخسائر الأسبوعية التي أبلغت عنها المرافق الصحية

الأجزاء المظلمة باللون الأزرق تتوافق مع مواعيد محددة في السرد الزمني.



١٨-٢٠ يونيو/حزيران: تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن تفجير خمس قنابل داخل مساجد في صنعاء في بداية شهر رمضان.

٢٥ مايو/أيار: طرد قوات الحوثيين وحلفائهم من محافظة الضالع في جنوب البلاد.

أوائل مايو/أيار: القتال يشتد في عدن، بما في ذلك معارك ضارية للسيطرة على المطار. فرض حصار على المدينة، وتصاعد الغارات الجوية والقصف والاشتباكات على الأرض.

٨ مايو/أيار: التحالف يعلن أن صعدة "منطقة عسكرية" قبل شن غارات جوية عنيفة؛ والإبلاغ عن نزوح جماعي إلى المناطق المجاورة.

١٢ مايو/أيار: بدء وفاة إنسانية لمدة خمسة أيام. الإبلاغ عن انتهاكات متكررة.

١٩-٢٠ مارس/آذار: توغل عسكري بقيادة الحوثيين جنوباً نحو تعز ولحج و عدن. تفجيرات انتحارية في صنعاء تستهدف مسجدين.

٢٦ مارس/آذار: التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية يبدأ في توجيه ضربات جوية. في ٣٠ مارس/آذار، أصابت الضربات الجوية مخيم المزارق للنازحين، مما أسفر عن مقتل ٤٥ شخصاً، وفي ٣١ مارس/آذار، أصابت مصنع ألبان، مما أسفر عن مقتل العشرات.

٢ أبريل/نيسان: تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) يسيطر على السلطة في مدينة المكلا والمناطق المحيطة بها.

الأول، تشير تقديرات الشركاء إلى أن ١٤ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة لحماية حقوقهم الأساسية - بزيادة قدرها ٢٣ في المائة منذ يونيو/حزيران.

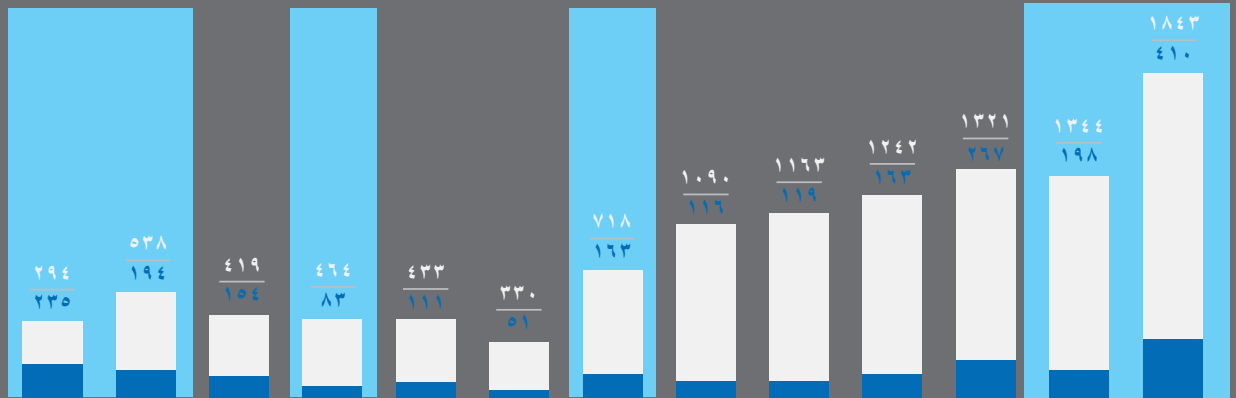
٨,٨٧٥ تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان منذ منتصف مارس/ آذار - بمتوسط ٤٣ انتهاكاً في اليوم الواحد. وقد لحق الدمار بمناطق خطوط المواجهة - بما في ذلك عدن وصعدة وتعز والمناطق الواقعة على طول الحدود السعودية - من جراء أعمال القتال والقصف أو الغارات الجوية المتواصلة. واعتباراً من منتصف أكتوبر/تشرين

### القيود المفروضة على حركة الإمدادات الحيوية تُفاقم الاحتياجات الإنسانية

تعرق القيود التي فرضتها قوات التحالف على الواردات وانسدادات الطرق المحلية التي يفرضها المقاتلون الحوثيون إيصال الإمدادات الحيوية إلى المحتاجين بسرعة. ويشكل كلاهما أعباءً غير مقبولة على المدنيين، الذين تلتزم جميع أطراف النزاع قانونياً تجاههم بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. إن استئناف الواردات التجارية وتسهيل توزيع الإمدادات الأساسية على جميع المواقع من الأمور الضرورية لمنع المزيد من الزيادات السريعة في الاحتياجات الإنسانية.

منذ بداية الأزمة، أدت القيود المفروضة على الواردات من قبل التحالف - فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للموانئ بسبب الضربات الجوية - إلى تفاقم العبء الإنساني عن طريق منع أو تثبيط دخول الواردات التجارية إلى البلاد. تم استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من المواد الغذائية الأساسية (مثل الحبوب) في اليمن قبل الأزمة، وكانت البلاد تستخدم ما يقدر بنحو ٥٤٤,٠٠٠ طن متري من الوقود شهرياً قبل الأزمة؛ والوقود ضروري لتوزيع المواد الغذائية وضخ المياه وتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات، من بين أنشطة أخرى بالغة الأهمية. في سبتمبر/أيلول، أشارت تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن واردات الوقود التجارية انخفضت إلى ١ في المائة فقط من الاحتياجات الشهرية، وبلغت واردات المواد الغذائية ثاني أدنى مستوى لها منذ بداية الأزمة. تشكل هذه القيود الرئيسية دافعاً رئيسياً لنقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها، الذي ساهم بدوره في إصابة الاقتصاد بالشلل. لا يزال إغلاق المرافق الصحية مستمراً بمعدلات تنذر بالخطر بسبب نقص الوقود وغيره من الإمدادات الأساسية. ومن دون السلع الضرورية، تتزايد الاحتياجات في مختلف القطاعات، وتعرقل جهود الاستجابة. وتشير التقارير الأولية إلى أن مستويات الاستيراد بدأت تتعافى في شهر أكتوبر/تشرين الأول.

فرض المقاتلون الحوثيون، في بعض الحالات، قيوداً خانقة على دخول الإمدادات المنقذة للحياة إلى المناطق المتنازع عليها. وقد تم التغلب على هذه القيود في بعض الأحيان من خلال المفاوضات، ولكن الوقت الضائع يمثل عبئاً غير مقبول على الناس الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة. فرضت هذه العقبات في عدن في وقت سابق من هذا العام، ومؤخراً في تعز، حيث لا يزال ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ شخص معزولين تقريباً عن أي مصدر للمساعدة اعتباراً من منتصف أكتوبر/تشرين الأول.



٢٨ سبتمبر/أيلول: على ما يبدو، أصابت الغارات الجوية حقل زفاف في محافظة تعز، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٣٠ شخصاً.

٦ أكتوبر/تشرين الأول: تنظيم الدولة الإسلامية يعلن مسؤوليته عن سلسلة من التفجيرات في عدن تستهدف مسؤوليين من قوات التحالف والحكومة اليمنية في فندق القصر.

٤ سبتمبر/أيلول: قوات الحوثيين تطلق صاروخاً يضرب قاعدة الائتلاف في مارب، مما أسفر عن مقتل ٤٥ جندياً على الأقل. تصاعدت الغارات الجوية على صنعاء وغيرها من المواقع.

١٥ أغسطس/آب: اندلاع اشتباكات عنيفة في تعز واستيلاء المقاتلين المناهضين للحوثيين على العديد من المباني. تصاعد القتال المدعوم بضربات جوية وفرض الحصار على المدينة. زيادة التقارير الواردة عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والقصف العشوائي.

١٨ أغسطس/آب: ضربات جوية تصيب ميناء الحديدة، وتلحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية الحيوية.

١ يوليو/تموز: الأمم المتحدة تصنف اليمن على أنها حالة طوارئ "من المستوى الثالث" - أعلى مستوى.

١٥ يوليو/تموز: سيطرة القوات الموالية للحكومة والمجموعات المناهضة للحوثيين على معظم أجزاء عدن.

## النزوح المتزايد

استناداً إلى التقديرات الحالية، يحتاج ٨٢ في المائة من اليمنيين الآن إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية.

## الأمن الغذائي

استمر تدهور الأمن الغذائي، وبحسب تقديرات التحليل الأولي، يعاني ١٤,٤ مليون شخص الآن من انعدام الأمن الغذائي - بما في ذلك ٧,٦ مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

تعاني الأسر التي تعيلها نساء من مستويات انعدام أمن غذائي أعلى من الأسر التي يعيّلها ذكور. لقد تحسن واقع توافر المواد الغذائية بعض الشيء منذ يونيو/حزيران، ولكن ظلت السلع الأساسية متاحة بشكل متقطع في معظم المحافظات حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، ولا يزال العديد منها غير متوفر على الإطلاق في تعز. على الرغم من التحسينات المتواضعة في الأسواق، لا تزال المواد الغذائية بعيدة عن المتناول نظراً لعدم القدرة على تحمل تكلفتها. ارتفعت أسعار القمح في المتوسط بنسبة ٤٧ في المائة عن مستويات ما قبل الأزمة، وزادت الأسعار بأكثر من ١٠٠ في المائة في تعز وأكثر من ٥٠ في المائة في لحج والحديدة. لا تزال أسعار الوقود أعلى عدة أضعاف - ٢٧٣ في المائة في المتوسط، مع ارتفاعات محلية تصل إلى ٣٥٠ و ٤٠٠ في المائة في الحديدة وتعز على التوالي. وسط التدهور الاقتصادي المتسارع، تشير تقديرات الشركاء إلى أن نصف الأشخاص المتضررين من النزاع يعانون من تدمير سبل عيشهم نتيجة للأزمة، وهذا يعني أنهم أقل استعداداً لاستيعاب ارتفاع الأسعار وغيره من الصدمات.

## المياه والصرف الصحي والنظافة

يحتل اليمن بالفعل المرتبة السابعة بين البلاد التي تعاني من ندرة المياه في العالم، ويحتاج ما يقدر بنحو ١٩,٣ مليون شخص الآن إلى مساعدة إنسانية لضمان الحصول على مياه الشرب الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، من بينهم ٩,٨ مليون في حاجة إليها كنتيجة مباشرة للنزاع.

لا يقدر ثلاثة من كل أربعة يمنيين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة - نتيجة لمواطن الضعف الطويلة الأمد التي تفاقمت جراء ستة أشهر من النزاع.

ولا تزال شركات المياه المحلية تكافح من أجل تأمين إمدادات الوقود اللازمة لشبكات المياه التي تعمل بالكهرباء - بما في ذلك في مدينة تعز، حيث يفتقر ما يقدر بنحو ٣٦٠,٠٠٠ شخص لإمكانية الحصول على المياه الجارية منذ منتصف أغسطس/آب. ويُقال أن تكلفة شاحنات المياه التجارية - المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة للعديد من المجتمعات - قد تضاعفت من مرتين إلى أربع مرات، وفي بعض الحالات، لا تكون قادرة على دخول المناطق المتضررة بسبب انعدام الأمن - أو تُمنع من القيام بذلك من قبل أطراف النزاع. كما يؤدي تكديس النفايات، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى تفاقم مخاطر أزمات الصحة العامة.

نرح أكثر من ٢,٣ مليون شخص داخل اليمن حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، وفر ١٢١,٠٠٠ شخص على الأقل - معظمهم من رعايا البلدان الثالثة - من البلاد.

من بين الـ ٢,٣ مليون نازح، يتركز نصفهم تقريباً في محافظات عدن وتعز وحجة والضالع، وتوجد أعداد إضافية كبيرة في أبين والبيضاء وإب وصعدة وعمران.

بدأ النزوح على نطاق واسع في لحج والضالع في أواخر شهر مارس/آذار مع تصاعد الاشتباكات المسلحة في الجنوب، مما اضطر ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ شخص إلى المسارعة بالفرار من منازلهم. كما أدى تكثيف الغارات الجوية والقصف في الشمال إلى نزوح جماعي، ولا سيما في صعدة وعمران وحجة. وبالتوازي مع حالات النزوح الجماعي، كان الناس في المناطق المتضررة ينشدون السلامة باستمرار في عملية انتقال منتظم من مناطق النزاع.

ارتفعت تقديرات النزوح بسرعة منذ أبريل/نيسان، بما في ذلك زيادة بنسبة ٦٠ في المائة خلال الفترة من ٥ أغسطس/آب إلى ١١ أكتوبر/تشرين الأول. ويرجع هذا الارتفاع جزئياً إلى حالات نزوح جديدة خلال الشهرين السابقين، ولكنه يرجع أساساً إلى تحسين الإبلاغ. تغطي نظم تتبع النزوح الآن ٢٧٥ مديرية (من أصل ٢٣٣)، مقابل ٢١٣ في أغسطس/آب و ١٦٥ في يونيو/حزيران.

لقد ساهم النزوح في ارتفاع الاحتياجات في مختلف القطاعات - لا سيما المأوى والمواد غير الغذائية، وهو مجال يحتاج فيه حوالي ٢,٨ مليون نازح وفرد من أفراد المجتمع المضيف إلى دعم في الوقت الحالي.

نظراً لابتعاد معظم المعارك البرية عن عدن وأجزاء أخرى من الجنوب، أبلغ الشركاء عن عودة بعض النازحين، رغم أنّ التقديرات الإجمالية للعودة غير متوفرة حالياً.

## الاحتياجات المتنامية في القطاعات الرئيسية

أدى النزاع والقيود المفروضة على الواردات منذ منتصف مارس/آذار إلى تسارع تدهور الأحوال المعيشية وضياح أثر التحسينات الهشة المسجلة في العديد من القطاعات في أواخر عام ٢٠١٤. يحتاج ١٩,٣ مليون شخص إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، و ١٤,١ مليون شخص إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، و ١,٨ مليون طفل إلى إمكانية الحصول على التعليم.

يحتاج ٢١,٢ مليون شخص حالياً إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية - أكثر من العدد المسجل في أواخر عام ٢٠١٤ بحوالي الثلث.

## الصحة

أغلق أكثر من ١٩٠ مرفقاً صحياً تقدم خدمات التغذية أبوابها، ويؤدي تدهور حالة الأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي إلى تفاقم مخاطر سوء التغذية.

## التعليم

أصبحت أكثر من ١,١٠٠ مدرسة غير صالحة حالياً لإعادة فتحها لاستقبال العام الدراسي، الذي سبق تأجيل بدايته عدة مرات بسبب النزاع.

لم يلتحق نحو ١,٨ مليون طفل بالمدارس منذ بدء النزاع - أي ثلث الأطفال ممن هم في سن المدرسة.

تشير التقييمات السريعة إلى أن الفتيات تواجهن صعوبات أكبر في العودة إلى المدرسة. وحتى منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، تم تدمير ١٧٤ مدرسة وإلحاق الضرر بـ ٦١١ منذ بدء النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف ٢٦٠ مدرسة النازحين، مما يؤثر على فرص ٩١,٠٠٠ طفل في الحصول على التعليم. وتحتل الجماعات المسلحة ٥٨ مدرسة - كلها تقريباً في تعز.

يحتاج ما يُقدر بنحو ١٤,١ مليون شخص إلى دعم لضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وهناك نقص متزايد في الإمدادات الطبية المخصصة لإدارة الإصابات الجماعية والأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة. وقد توقف ما يقرب من ٦٠٠ مرفق صحي عن العمل بسبب الأضرار المتصلة بالنزاع أو نقص الوقود والموظفين والإمدادات. في كثير من الأحيان يكون النقص في المرافق الصحية ناجماً عن القيود المفروضة على استيراد اللوازم الأساسية.

حتى منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، تم الإبلاغ عن تعرض ٦٩ مرفقاً صحياً إلى أضرار جزئية أو كبيرة، واختطاف ٢٧ سيارة إسعاف، ومقتل ثمانية عمال في مجال الصحة وإصابة ٢٠ آخرين.

انخفض عدد الاستشارات المقدمة للمرضى في المرافق الصحية بما يقرب من ٢٠ في المائة منذ بدء النزاع، وتبلغ معدلات الإبلاغ في نظام مراقبة الأمراض اليميني حالياً ٧١ في المائة - أقل بكثير من المتوسط المسجل في فترة ما قبل الأزمة، في أوائل عام ٢٠١٥، والذي كان يبلغ ٩٤ في المائة. وحيث أن استمرار العنف يشكل مخاطر الإصابة بجروح ويضاعف مخاطر تفشي الأمراض - كما يتضح من تفشي حمى الضنك القاتلة في وقت سابق من هذا العام - تُعتبر الرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها ومراقبة الأمراض من الأولويات الملحة. تعاني النساء - ولا سيما النساء الحوامل والمقيمات في المناطق الريفية - من الحرمان بشكل خاص بسبب نقص الخدمات الصحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

## التغذية

واصلت الاحتياجات في قطاع التغذية ارتفاعها. يحتاج ما يقدر بنحو ٣ ملايين شخص الآن إلى علاج أو خدمات وقائية من سوء التغذية.

يعاني حوالي ٢ مليون شخص حالياً من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك ١,٣ مليون طفل - ٣٢٠,٠٠٠ منهم يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.

## توزيع

## الأشخاص المحتاجين

أدت سبعة أشهر من النزاع إلى تفاقم الاحتياجات الهائلة التي كانت موجودة مسبقاً في اليمن. ويحتاج أكثر من أربعة من كل خمسة يمينيين الآن إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وارتفعت التقديرات الخاصة بكل مجموعة عمل قطاعية بنسب تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ في المائة منذ تصاعد النزاع في منتصف مارس/آذار.

## عدد الأشخاص المحتاجين

٢١,٢ مليون

كجزء من تحليل احتياجاتهم، تقوم مجموعات العمل القطاعية بتقدير العدد الإجمالي للأشخاص الذين يحتاجون إلى خدماتها في كل محافظة. ومن أجل تجنب ازدواجية الإحصاء، تم اختيار أعلى رقم صادر عن مجموعات العمل القطاعية في كل محافظة للتعبير عن جميع المحتاجين في تلك المحافظة.

## التوزيع حسب المجموعة القطاعية

أشخاص بحاجة إلى المساعدة *	لاجئون ومهاجرون	فتيات (إجمالي)	فتيان (إجمالي)	النساء (إجمالي)	رجال (إجمالي)	
١٤,٤ مليون	٠,٩	٣,٨	٣,٩	٣,٣	٣,٥	الأمن الغذائي والزراعة
١٩,٣ مليون	٠,٩	٥,٠	٥,٢	٤,٥	٤,٦	المياه والصرف الصحي والنظافة
١٤,١ مليون	٠,٩	٤,١	٤,٢	٣,١	٢,٧	الصحة
٣,٠ مليون	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٨	٠	التغذية
٢,٨ مليون	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٧	المأوى والمواد غير الغذائية وإدارة وتنسيق المخيمات
١٤,١ مليون	٠,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٢	٣,٤	الحماية
٧,٤ مليون	٠,٩	٣,٦	٣,٨	٠	٠	حماية الطفل
٠,٦ مليون	٠,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	عنف القائم على النوع الاجتماعي
٣,٠ مليون	لا يوجد بيانات	١,٣	١,٦	٠,٢	٠,٤	التعليم
٦,٩ مليون	لا يوجد بيانات	١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	التعافي المبكر
٠,٤٦ مليون	٠,٤٦	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	قطاعات متعددة للاجئين والمهاجرين
٢١,٢ مليون	٠,٤٦ مليون	٥,٥	٥,٧	٤,٢	٥,١	* إجمالي

\* الأشخاص المحتاجون - بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون - قد يحصلون على أشكال متعددة من المساعدات في مختلف القطاعات. يتم احتساب إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين بناء على تقديرات على مستوى المحافظات، وليس عن طريق إضافة إجماليات محددة للمجموعات القطاعية. لمزيد من التفاصيل، انظر مرفق "المنهجية".

النسبة المئوية إلى إجمالي المحتاجين	إجمالي المحتاجين	المحتاجون من غير النازحين	اللاجئون والمهاجرون	المضيفون المستضعفون	النازحون	إجمالي السكان	المحتاجون (بالمليون)
94%	0,5	0,3	0	0,03	0,2	0,5	أبين
100%	0,8	0,3	0,1	0,08	0,4	0,8	عدن
79%	0,1	0,4	0,01	0,03	0,1	0,7	البيضاء
80%	0,5	0,3	0	0,04	0,2	0,7	الضالع
89%	2,6	2,5	0,01	0,01	0,04	2,9	الحديدة
69%	0,4	0,3	0	0,01	0,07	0,6	الجوف
61%	0,1	0,1	0,01	0	0,00	0,1	المهرة
60%	0,4	0,4	0	0,01	0,03	0,6	المحويت
100%	2,8	2,7	0,06	0,02	0,09	2,8	أمانة العاصمة
64%	0,7	0,3	0	0,01	0,07	1,0	عمران
93%	1,6	1,6	0	0,01	0,06	1,8	ذمار
76%	1,0	0,9	0,01	0,02	0,1	1,3	حضرموت
77%	1,5	1,1	0,05	0,06	0,3	2,0	حجة
62%	1,6	1,5	0	0,02	0,1	2,7	إب
80%	0,7	0,7	0,02	0,01	0,03	0,9	لحج
94%	0,3	0,2	0,01	0,01	0,05	0,3	مأرب
56%	0,3	0,2	0	0,01	0,04	0,5	ريمه
100%	1,0	0,9	0	0,02	0,08	1,0	صعدة
79%	0,9	0,9	0	0	0,01	1,1	صنعاء
74%	0,4	0,4	0,02	0,01	0,04	0,6	شبوة
24%	0,0	0	0	0	0,01	0,06	سوقطرى
79%	2,3	2,0	0,01	0,06	0,3	3,0	تعز
غير متاح	0,1	0	0,1	0	0	0	
82%	21,2	18,0	0,46	0,46	2,3	26,0	المجموع

\* يشمل هذا الرقم اللاجئين والمهاجرين المتأثرين في جميع أنحاء اليمن، الذين يصعب تتبعهم بسبب كثرة الانتقال

## الفئات المهددة

عوامل الخطر الهامة. لا يقوم فريق العمل المعني بتحركات السكان (TFPM) بتجميع بيانات عن الضعف النسبي أو الظروف المعيشية للنازحين والمجتمعات المضيفة. ومع ذلك، فإن تقارير الشركاء الفردية تشير إلى أن العديد من النازحين يعيشون مع الأصدقاء أو الأقارب، وهذا يمكن أن يفرض إجهاداً إضافياً على المجتمعات، التي تكون ضعيفة بالفعل في كثير من الأحيان. تشير النتائج الأولية للتقييم الذي أجري في ست محافظات تضم بعض أكبر أعداد السكان النازحين إلى أن ما بين ١٣ و ٣١ في المائة من المقيمين يصفون استضافة الأقارب النازحين بأنها مضيئة.

وتشير التقييمات المحلية وتقارير الشركاء الفردية أيضاً إلى أن أعداداً كبيرة من النازحين المستضعفين للغاية يعيشون في ملاجئ مؤقتة والمباني العامة، أو في العراء. وحتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول، تُبين التقييمات أن النازحين يتخذون من ٢٣٠ مدرسة مأوى حالياً - ثلثها في تعز وإب. ويعيش أكثر النازحين ضعفاً في ملاجئ مؤقتة أو في العراء؛ وتكون التقارير المحلية عن هذه الظروف المعيشية أكثر شيوفاً في المناطق المعزولة في محافظتي حجة وعمران.

## النساء والفتيات

تواجه النساء والفتيات في اليمن عدم مساواة راسخة بين الجنسين تحد من حصولهن على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. وقد أدت أكثر من ستة أشهر من النزاع إلى تفاقم تأثير عدم المساواة. حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، وكان ما يقدر بنحو ٥٢ في المائة من النازحين إناث (٣٠ في المائة نساء و ٢٢ في المائة فتيات). وتتحمل النساء النازحات في كثير من الأحيان عبء إعالة أسرهن، على الرغم من التحديات التي تعوق الحصول على

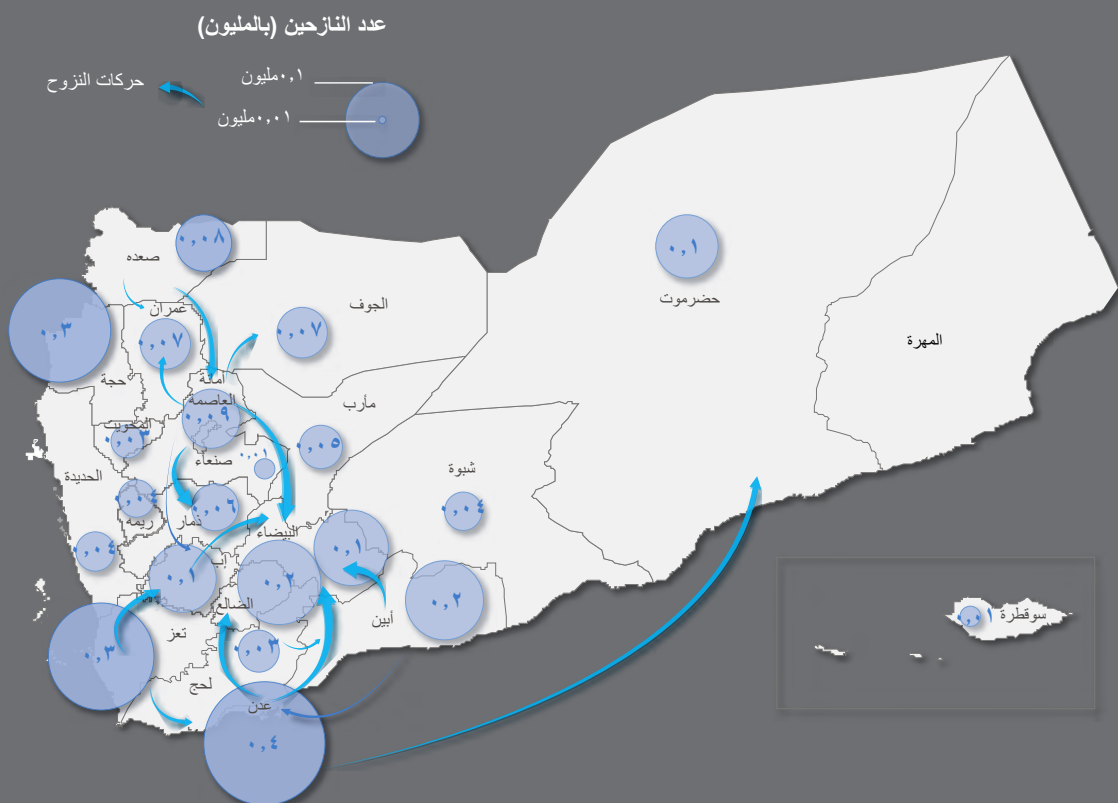
جعلت احتياجات ما قبل الأزمة، وتساعد النزاع، والقيود الشديدة المفروضة على الاستيراد أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص في اليمن في حاجة إلى المساعدة. وإذا استمر النزاع في الاتجاه الحالي، فمن المحتمل أن يتضرر جميع سكان البلاد. وتتعرض آليات التكيف بالفعل إلى ضغوط تدفعها نحو نقطة الانهيار. يعرض هذا القسم كيفية تأثر مختلف الفئات الضعيفة الرئيسية.

الأشخاص المتضررون من النزاع (بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة)

يعيش ما يقدر بنحو ١٢,٤ مليون شخص في المناطق المتضررة من الغارات الجوية المتكررة و النيران المضادة للطائرات، أو الاشتباكات المسلحة، بما في ذلك ٢,٣ مليون نازح و ٤٦٠,٠٠٠ من سكان المجتمعات المضيفة المستضعفين. يُعرض النزاع المدني لمخاطر متزايدة، هي الموت والإصابة بجروح والنزوح والصدمات النفسية. وحتى منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، تركزت أكثر المناطق تضرراً من النزاع في تعز وصعدة وحجة ومأرب وصنعاء، في حين كانت أعلى تركيزات النزوح المبلغ عنها في عدن وتعز والضالع وحجة. وعلى الرغم من أن النزاع المباشر قد تراجع في أجزاء كثيرة من الجنوب، لا تزال آثاره المدمرة تؤثر على السكان المحليين، بما في ذلك مئات الآلاف من الأشخاص الذين ما زالوا نازحين. كما تُعد التقارير الواردة عن تزايد انعدام الأمن - وخاصة في عدن - مصدر قلق كبير.

لا يُعد النزوح ولا المعيشة في المناطق المتضررة من النزاع مؤشراً تلقائياً على الحاجة إلى المساعدة، ولكنهما يشكلان عاملين من

## أماكن وجود النازحين الحالية



عانوا من مواقف عصبية تغيرات في العلاقات الاجتماعية والسلوك وردود الفعل الجسدية والاستجابات العاطفية، كما يعانون من مشاكل النوم والكوابيس والانطواء ومشاكل في التركيز والشعور بالذنب. وتتفاقم هذه المشاكل من جراء عدم اليقين بشأن المستقبل وعرقله الروتين اليومي.

### اللاجئون والمهاجرون

غالباً ما يواجه اللاجئون والمهاجرون صعوبة أكبر في الحصول على الخدمات من المواطنين اليمنيين. وحتى منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول، كان ما يقدر بنحو ٤٦٠,٠٠٠ لاجئ ومهاجر في اليمن بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة. وتوجد غالبية ذوي الاحتياجات الأشد في المحافظات الساحلية والمراكز الحضرية الكبرى. وبالمقارنة باللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٥، انخفض عدد اللاجئين والمهاجرين الذين بحاجة إلى المساعدة بمقدار النصف تقريباً بسبب تعليق الطرد القسري الواسع النطاق للمهاجرين اليمنيين من المملكة العربية السعودية. ولكن إذا استؤنف الطرد، فإن عدد المحتاجين سوف يرتفع بشكل كبير. على الرغم من مرور أكثر من ستة أشهر على بدء النزاع، لا يزال اللاجئون والمهاجرون الجدد يصلون إلى اليمن. وقد وصل ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ منذ شهر يناير/ كانون الثاني، وهذا يعني أن أعداد الوافدين الجدد في عام ٢٠١٥ تكاد تكون متطابقة مع نفس الفترة من العام الماضي.

يحتاج اللاجئون والمهاجرون المستضعفون إلى مجموعة من الخدمات، من بينها المواد الغذائية الأساسية ومياه الشرب والمواد غير الغذائية والرعاية الصحية والمأوى الآمن المؤقت وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية والصرف الصحي والإحالة إلى خدمات أخرى (على سبيل المثال، المشورة النفسية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال) ورصد الحماية. وقد يحتاج اللاجئون أيضاً إلى الالتحاق ببرامج القبول الإنساني أو إعادة التوطين في بلد ثالث، وربما يتطلب المهاجرون دعم عملية العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية. كثيراً ما تكون معرفة اللاجئون والمهاجرون لحقوقهم والخدمات المتاحة محدودة، كما يفتقرون إلى الموارد وشبكات التعارف الشخصية، ويكونون أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان عند السفر أو عند وصولهم إلى اليمن. ولا يحصل المهاجرون غير الشرعيين على وضع الهجرة القانونية في اليمن، ويجدون صعوبة في البقاء على قيد الحياة.

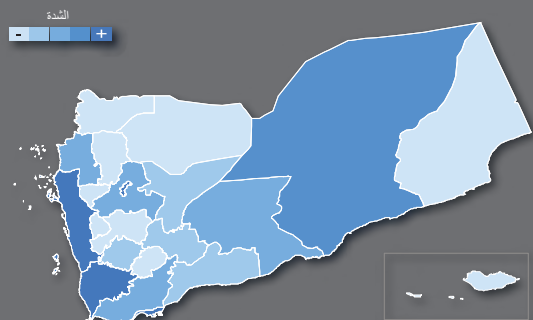
المساعدة، وخاصة خارج مجتمعاتهم. بل أن هذه التحديات تكون أكثر حدة بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء، والتي وجدت التقييمات أنها تشكل أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر النازحة في بعض المناطق. أظهرت تقديرات ما قبل الأزمة في اليمن أن النساء في الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تتناول كميات أقل من الطعام، في كثير من الأحيان، من أجل توفير الغذاء لأطفالهن - وهي ظاهرة من المرجح أن تزيد وسط ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. ويؤدي النزاع والنزوح أيضاً إلى زيادة حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس (GBV)، ولا سيما العنف الجنسي، والعنف المنزلي، والزواج المبكر، والمقايسة بالجنس لتلبية احتياجات الحياة الأساسية. وعلى الرغم من عدم انتظام التقارير، تبين حوادث العنف القائم على نوع الجنس المسجلة اتجاهات تصاعدياً واضحاً منذ شهر مارس/آذار، حيث زاد عدد الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في سبتمبر/أيلول بنسبة ٧٠ في المائة عن تلك التي تم الإبلاغ عنها في مارس/آذار. وبشكل عام، تتأثر النساء بشكل أكثر حدة أيضاً بسبب تدهور الظروف المعيشية وتوافر الخدمات. وقد تراجعت تحويلات الرعاية الاجتماعية للإناث بنسبة ٧٣,٣ في المائة منذ منتصف شهر مارس/آذار مقابل ٦٠ في المائة فقط للذكور.

### الأطفال

الأطفال من بين الفئات الأكثر ضعفاً التي تأثرت بالنزاع. يعاني حوالي ١,٣ مليون طفل من سوء التغذية الحاد، ويتعرض ٨٨٠,٠٠٠ آخرين لخطر سوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يلتحق ١,٨ مليون طفل بالمدارس منذ منتصف مارس/آذار، مما يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة وغيره من أشكال سوء المعاملة. وإجمالاً، يحتاج ٧,٤ مليون طفل إلى حماية، بما في ذلك الأولاد غير المصحوبين بذويهم، والذين يشكلون نحو ٢٠ في المائة من المهاجرين في اليمن. ولا تزال الزيادة الكبيرة في معدلات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل مستمرة. بحلول نهاية سبتمبر/أيلول، كان الشركاء قد تحققوا من ما يقرب من ١,٥٠٠ حالة قتل أو تشويه للأطفال منذ يناير/كانون الثاني - وقد حدثت الغالبية العظمى من تلك الحالات بعد تصاعد النزاع في مارس/آذار. ويمثل هذا ما يقرب من سبعة أضعاف العدد الإجمالي لمثل هذه الحوادث المسجلة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. كما تم التحقق من أكثر من ٥٠٠ حادثة تجنيد أطفال هذا العام خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول - أي ما يقرب من أربعة أضعاف المعدل المسجل في العام الماضي بأكمله. ومن المرجح أن تظهر على الأطفال الذين

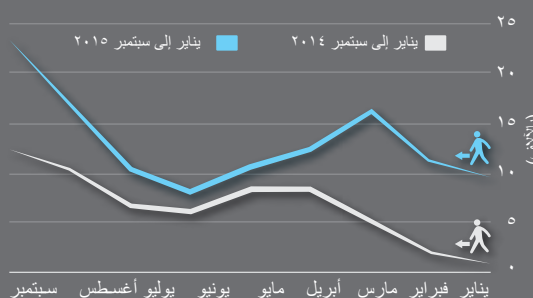
### اللاجئون والمهاجرون

خريطة توضح شدة الاحتياجات المقدرة



### الوافدون الجدد من اللاجئين والمهاجرين

أعداد الوافدين الشهرية (يناير إلى سبتمبر)



### عدد المدارس التي تستضيف نازحين





ملحق:

لمحة عامة عن الاحتياجات

موزعة حسب المجموعة القطاعية

المعلومات موزعة حسب المجموعة القطاعية

الأمن الغذائي والزراعة



المياه والصرف الصحي والنظافة



الصحة



التغذية



المأوى/المواد غير الغذائية/تنسيق وإدارة المخيمات



الحماية



التعليم



التعافي المبكر



الخدمات اللوجستية



الاتصالات في حالات الطوارئ



الملحق الثاني: ثغرات المعلومات وتخطيط التقييمات

الملحق الثالث: المنهجية

# الملحق الأول: الأمن الغذائي والزراعة

## عدد الأشخاص المحتاجين

١٤,٤ مليون



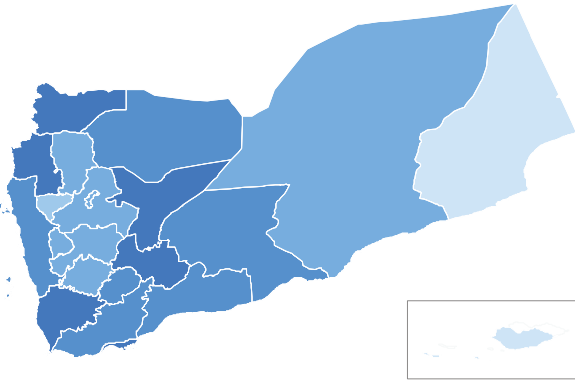
لمحة عامة

- يحتاج ما يقرب من ٦ من كل ١٠ يمنيين إلى دعم الأمن الغذائي أو سبل العيش - بما في ذلك ٣ من كل ١٠ يحتاجون إلى مساعدة غذائية عاجلة لإنقاذ حياتهم.
- لا تزال السلع الغذائية الأساسية متوفرة بشكل متقطع فقط في معظم المحافظات. ويظل الحصول على الغذاء مشكلة خطيرة بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج.
- يتوقع الشركاء انخفاض حصاد المحاصيل بنسبة ٣٠ في المائة، مما يؤدي إلى تدهور توقعات الأمن الغذائي بشكل عام.

## السكان المتضررون

تشير تقديرات الشركاء إلى أن ١٤,٤ مليون نسمة (٥٥,٦ في المائة من السكان) يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٧,٦ مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٣٦,١ في المائة منذ أواخر عام ٢٠١٤، وزيادة بنسبة ١٧ في المائة منذ شهر يونيو/حزيران الماضي. إن النساء والفتيات والفتيات هم الأكثر تضرراً - ولا سيما النساء الحوامل والرضع والأطفال الصغار. في أكتوبر/تشرين الأول، أشارت تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن استهلاك ٤٢,٣ في المائة من اليمنيين للغذاء لم يكن كافياً ("ضعيف" أو "هامشي")؛ وارتفع هذا الرقم إلى ٥٧ في المائة بين النازحين. إن الاعتماد على استراتيجيات التكيف السلبي أخذه في الارتفاع: يتناول أكثر من ٦٠ في المائة، من المشاركين في استطلاع أكتوبر/تشرين الأول، الأطعمة الأقل تفضيلاً ويقللون من حجم الوجبات. كما أن تزايد أعداد النازحين في المجتمعات المضيفة يفرض ضغطاً على الموارد الغذائية المحدودة. وتبدو هذه الظاهرة في أقوى صورها في أبين وعدن والضالع وحجة وتعز، التي تستضيف ٥٧ في المائة من النازحين.

## خريطة مدى الإحتياج

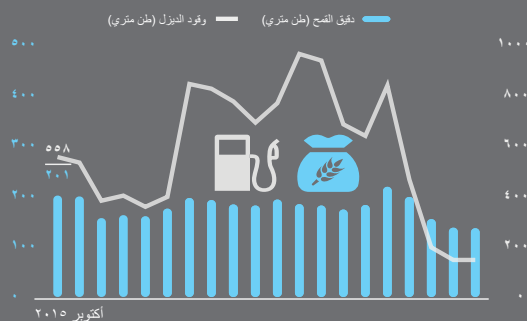


## الاحتياجات الإنسانية

إنَّ انعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد بسبب عدم انتظام توافر السلع الغذائية الأساسية، وعدم كفاية الوقود، ونقص فرص الحصول على الدخل أو العمل، وتعطل الأسواق والتجارة. وقد ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٤٧ في المائة منذ بداية الأزمة، مع زيادات محلية تصل إلى ١٠٠ في المائة في تعز وأكثر من ٥٠ في المائة في لحج والحديدة. وقد ارتفعت أسعار الوقود في المتوسط بأكثر من ٢٥٠ في المائة عن ما كانت عليه قبل الأزمة، مما أدى إلى رفع تكاليف توزيع المواد الغذائية التجارية، التي تساهم بدورها في نقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من تحسن توافر الغذاء في العديد من المواقع منذ شهر يونيو/حزيران، لا تزال السلع الأساسية متاحة بشكل متقطع فقط في ١٨ من ٢٢ محافظة وذلك حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول. إن ارتفاع الأسعار والتوافر المتقطع يعني أن يظل الطعام بعيداً عن متناول الكثير من الناس، سواءً بسبب عدم وجوده في الأسواق أو عدم القدرة على تحمل تكلفته.

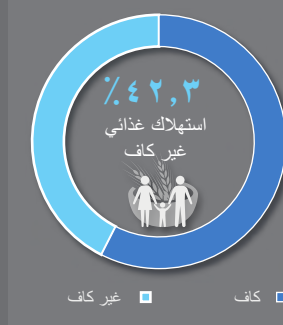
وفي الوقت نفسه، فإن الإنتاج الزراعي آخذ في الانخفاض بسبب قلة الأمطار وارتفاع التكلفة وعدم انتظام توافر المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة والأدوات الزراعية والأعلاف الحيوانية، والوقود اللازم لمضخات الري وما إلى ذلك). ويتوقع الشركاء في المجال

متوسط أسعار القمح ووقود الديزل (يناير - أكتوبر ٢٠١٥)



المصدر: برنامج الأغذية العالمي، أكتوبر ٢٠١٥

مستويات استهلاك الغذاء (% السكان)



المصدر: برنامج الأغذية العالمي، أكتوبر ٢٠١٥

معونات الأمن الغذائي - الأشخاص المحتاجون (أكتوبر ٢٠١٥)



المصدر: مجموعة عمل الأمن الغذائي والزراعة

- الإنسانى انخفاضاً بنسبة ٣٠ في المائة في حصاد المحاصيل في المناطق الزراعية الرئيسية في الموسم المقبل. وقد أثر تراجع الإنتاجية في قطاع مصائد السمك أيضاً بشكل كبير على سبل عيش أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ شخص. وإجمالاً، تشكل الأنشطة الزراعية والسمكية ٢٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وتوفر سبل العيش لما يقدر بنحو ٥٤ في المائة من السكان. وبناءً على الوضع الحالي، تشمل الاحتياجات الأكثر إلحاحاً ما يلي:
- المساعدة الطارئة في مجالي الغذاء وسبل العيش - خاصة بالنسبة لمن يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد
- المساعدة الطارئة في مجال سبل العيش - بما في ذلك مدخلات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- منع الثغرات الشديدة في استهلاك المواد الغذائية من خلال دعم استعادة سبل كسب العيش للأشخاص القادرين فقط على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية.

# المياه والصرف الصحي والنظافة

عدد الأشخاص المحتاجين

١٩,٣ مليون



لمحة عامة

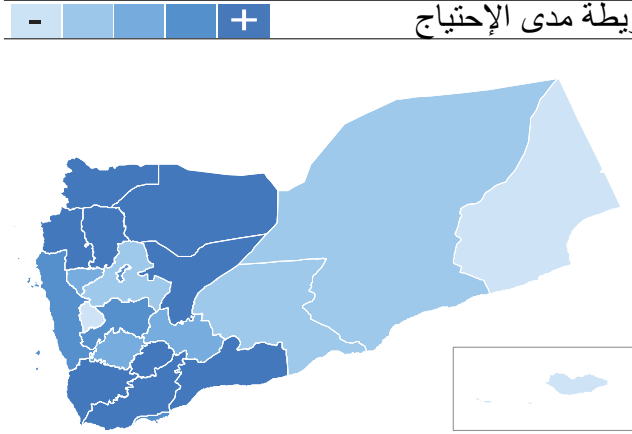
- يحتاج ٣ من كل ٤ يمنيين إلى دعم لتلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- في المناطق الحضرية، يعاني أكثر من ٦ ملايين شخص من تعطل إمدادات المياه أو انخفاضها نتيجة للنزاع، وتوقفت شبكات المياه الريفية التي تخدم ٢ مليون شخص.
- من شأن عودة الوقود إلى السوق بأسعار معقولة أن تقلل كثيراً من عدد المحتاجين..

السكان المتضررون

يحتاج ما يقدر بنحو ١٩,٣ مليون شخص - ٧٥ في المائة من السكان - الآن إلى شكل من أشكال المساعدة لتلبية احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الخاصة بهم. من بين هؤلاء الناس، حوالي ٩,٨ مليون شخص أصبحوا مستضعفين منذ تصاعد النزاع في منتصف مارس/آذار.

يتأثر الناس في المناطق الحضرية والريفية والنازحين بشكل مختلف، على الرغم من افتقارهم جميعاً إلى القدر الكافي من المياه النظيفة والمراحيض الملائمة، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، ومعالجة مياه الصرف الصحي المناسبة. تهدد هذه العوامل بقاء الناس على قيد الحياة، وعند مزجها مع المناخ الحار والرطب وخدمات المياه والصرف الصحي المحدودة، فأنها تشكل خطراً يتمثل في تفشي الأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي

خريطة مدى الإحتياج

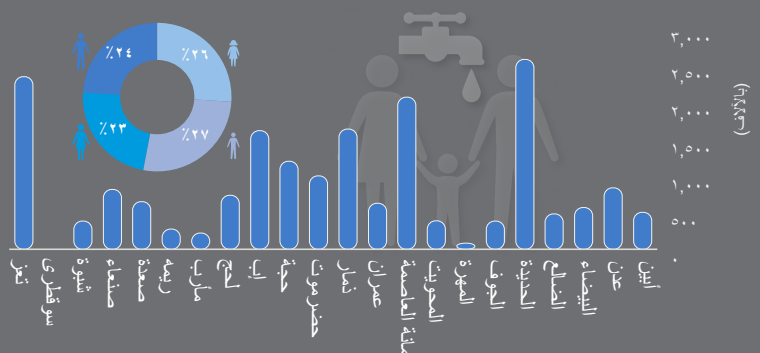


والنظافة. في المراكز الحضرية، يتعرض ٦,١ مليون شخص لخطر أكبر محتمل وهو مواجهة أزمة صحية عامة بسبب هذه العوامل والكثافة السكانية. يعاني الناس في المناطق الريفية، الذين يعتمدون على شبكات المياه المزودة بمضخات بسبب محدودية الوقود والكهرباء، وقد تضرر حوالي ٢ مليون شخص بالفعل من فقدان خدمات نظم إمدادات المياه في المناطق الريفية. ويفرض النازحون الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية ضغوطاً على خدمات المياه والصرف الصحي غير المستقرة بالفعل. يعيش النازحون الأكثر ضعفاً في العراء أو في المباني العامة وليست لديهم قدرة تذكر على الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي.

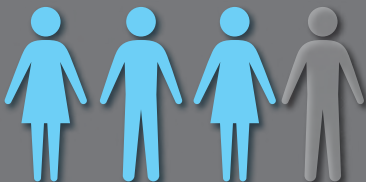
الاحتياجات الإنسانية

تشير التقديرات إلى أن اليمن يحتل المرتبة السابعة بين البلاد التي تعاني من ندرة المياه في العالم، ولقد كان توافر الخدمات قبل الأزمة منخفضاً: كان ٥٥ في المائة فقط من السكان لديهم إمكانية الحصول على المياه و٥٣ في المائة لديهم إمكانية الحصول على الصرف الصحي المحسن. يعتمد الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي بشكل رئيسي على إمدادات الوقود لتشغيل شبكات المياه

المياه والصرف الصحي والنظافة - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة (أكتوبر ٢٠١٥)



٣ من كل ٤ يمنيين يحتاجون إلى مساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة



الإنسانية مطلوبة أساساً لتحقيق ما يلي:

دعم المنشآت القائمة والقادرة على توفير خدمات المياه والصرف الصحي الأكثر استدامة، على سبيل المثال من خلال إعطاء أولوية الحصول على الوقود لشركات المياه بدلاً من زيادة نقل المياه بالشاحنات، أو إصلاح البنية التحتية القائمة.

• توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل مباشر للأشخاص الذين يعيشون في مناطق تفتقر إلى منشآت قائمة أو لا يمكن دعمها (أي الأشخاص النازحين والمقيمين في المناطق النائية، أو في المباني العامة من دون خدمات المياه والصرف الصحي، أو في المجتمعات المضيفة المثقلة؛ وسكان المناطق التي تعاني من تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وما إلى ذلك).

• المساعدة الطارئة في مجال سبل العيش - بما في ذلك مدخلات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

المكونة من أنابيب، وضخ المياه من الأرض، وتشغيل شاحنات المياه التجارية، فضلاً عن ضمان معالجة باطن مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. تناقصت إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بسرعة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى نقص الوقود، والضرر الذي لحق بالبنية التحتية من جراء النزاع، والزيادة الكبيرة في الأسعار التي تتقاضاها شركات المياه الخاصة. تضررت الإمدادات والبنية التحتية الحيوية لقطاع المياه والصرف الصحي بسبب النزاع، ولقد أبلغ الشركاء عن منع الوصول إلى لوازم المياه والصرف الصحي أو مصادرتها من قبل أطراف النزاع.

بالإضافة إلى كونه يشكل تهديداً مباشراً للحياة، يؤدي انخفاض توافر المياه النظيفة والصرف الصحي إلى تفاقم ملحوظ في مخاطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، مثل الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة. إن عودة الوقود إلى السوق بأسعار معقولة أمر ضروري، وسوف تقلل بشكل كبير من مستوى الحاجة إلى خدمات المياه والصرف الصحي. والمساعدة



وحتى منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول، كانت المرافق الصحية قد أبلغت عن إصابة ما يقرب من ٢٧,٠٠٠ شخص، مما يدل على اتساع نطاق الحاجة إلى رعاية الصدمات. من غير المرجح أن تتوفر الخدمات الصحية في مناطق القتال، كما يتضح من انخفاض معدلات إبلاغ المرافق الصحية في تعز بشكل ملحوظ اعتباراً من منتصف أكتوبر/تشرين الأول. وبحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول، أشارت تقديرات الشركاء في مجال الصحة إلى أن ما يقرب من ٦٠٠ مرفق صحي قد أغلقت أبوابها بسبب تعرضها للضرر أو نقص الوقود والموظفين والإمدادات، بما في ذلك ٦٩ مرفقاً أبلغت عن أضرار جزئية أو كبيرة. وقد شهد النزاع أيضاً الاستيلاء على ٢٧ سيارة إسعاف، ومقتل ثمانية عمال في مجال الصحة وإصابة ٢٠ بجروح. كما أدت القيود المفروضة على منافذ الدخول البرية والمطارات في اليمن إلى تآكل قدرة القطاع الصحي على استيراد الوقود والأدوية الحيوية. وقد منعت القيود التي تفرضها أطراف النزاع وصول الإمدادات الحيوية إلى المناطق المتنازع عليها. أو تسببت في تأخير لا مبرر له.

وقد أدى أكثر من ستة أشهر من النزاع إلى تدهور الخدمات المتوفرة بشكل كبير بسبب نقص الإمدادات والأدوية والكهرباء والوقود اللازم لتشغيل المولدات والموظفين أو المعدات. وحتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، انخفضت الاستشارات الطبية في المرافق الصحية بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً عن ما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة في عام ٢٠١٥. كما انخفضت معدلات الإبلاغ في المرافق الصحية من ٩٤ في المائة (متوسط ما قبل الأزمة في عام ٢٠١٥) إلى ٧١ في المائة في منتصف أكتوبر/تشرين الأول. ونظراً لاتساع الفجوات في الرعاية الأساسية، يتعرض الناس لخطر أكبر من الإصابة بمرض خطير أو الموت بسبب المرض. ويوضح تفشي حمى الضنك القاتل هذا العام حجم هذا التحدي. وتبين الفجوات المتزايدة في رعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة الحاجة إلى دعم عاجل لخدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة - بما في ذلك الرعاية في حالات الطوارئ.

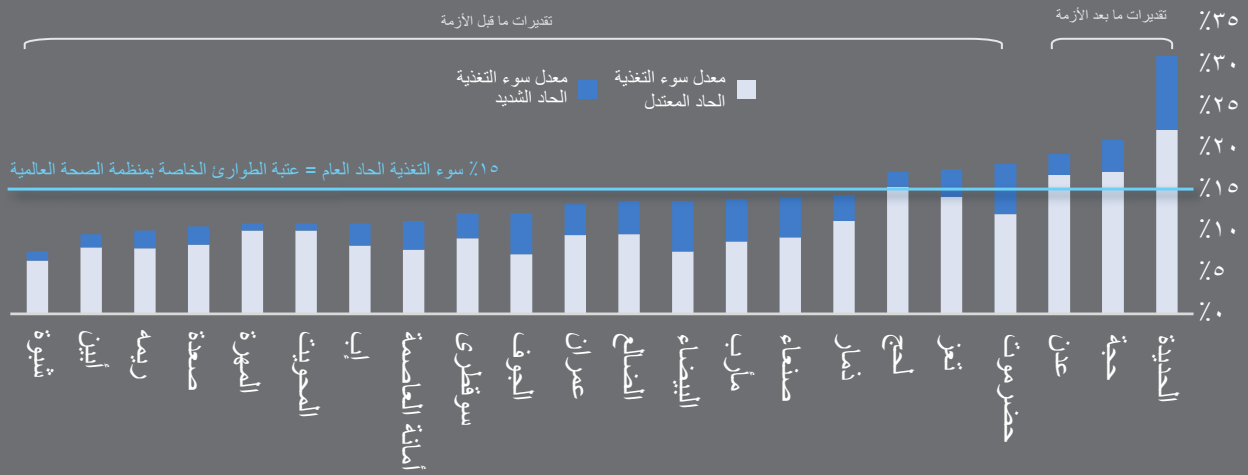
يؤثر النزاع أيضاً بشكل مباشر على الاحتياجات الصحية للناس.



(٢٠,٩ في المائة) والحديده (٣١ في المائة). في الحديده، تمثل هذه النتيجة زياده بنسبه أكبر من ١٠ في المائة منذ إجراء المسح الأخير في عام ٢٠١٤؛ بينما ظهرت زيادات أقل بكثير في عدن وحجة. وبلغ معدل سوء التغذية الحاد العام في المناطق الجبلية من حجة ٩,٩ في المائة.

وفقاً لمسوحات مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية، التي تم الانتهاء منها في ثلاث محافظات في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٥، زادت معدلات سوء التغذية الحاد العام (GAM) كثيراً عن العتبة الحرجة التي تبلغ ١٥ في المائة في عدن (١٩,٣ في المائة) والمناطق الساحلية مثل حجة

### معدلات سوء التغذية الحاد المعتدل والشديد في كل محافظة



المصدر: مجموعة عمل التغذية، أكتوبر ٢٠١٥

# المأوى/المواد غير الغذائية/تنسيق وإدارة المخيمات

عدد الأشخاص المحتاجين

٢,٨ مليون



لمحة عامة

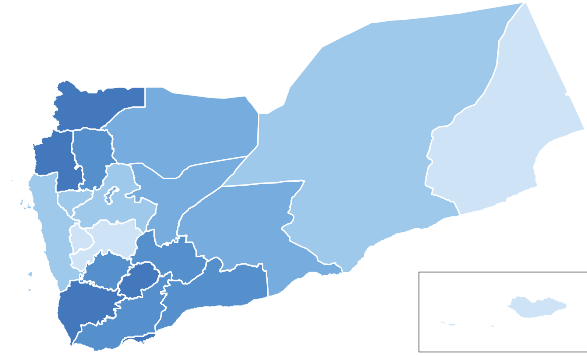
- يعيش ٢,٣ مليون نازح في اليمن حالياً - بزيادة تتجاوز أربعة أمثال تقديرات أبريل/نيسان.
- بحسب تقديرات الشركاء، يحتاج ٤٦٠,٠٠٠ من أعضاء المجتمعات المضيفة المستضعفين أيضاً إلى دعم المأوى أو المواد غير الغذائية.
- أصبحت احتياجات المأوى والمواد الأساسية أكثر إلحاحاً مع اقتراب فصل الشتاء.

السكان المتضررون

يحتاج ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص حالياً إلى المأوى أو المواد غير الغذائية الأساسية - بزيادة تروبو على ٤٠٠ في المائة منذ أواخر عام ٢٠١٤. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل شبه كامل إلى الارتفاعات الكبيرة في أعداد النازحين. وفقاً لفريق العمل المعني بتحركات السكان (TFPM)، يعيش ما يقدر بنحو ٢,٣ مليون نازح في اليمن حالياً. تستضيف المجتمعات المحلية العديد من النازحين، ويمكن أن يتسبب تقاسم الموارد الشحيحة في التوتر والنزاع. وتشير تقديرات شركاء مجموعة عمل المأوى إلى أن ٤٦٠,٠٠٠ من أعضاء المجتمعات المضيفة المستضعفين بحاجة إلى مساعدة. ويتأثر ذوو الاحتياجات الخاصة بشكل خاص بالأزمة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض خطيرة، والناس الذين يعانون من الإعاقة، والأسر التي تعولها نساء، والأقليات والنازحون الذين يعيشون في العراء والمباني العامة.

خريطة مدى الإحتياج

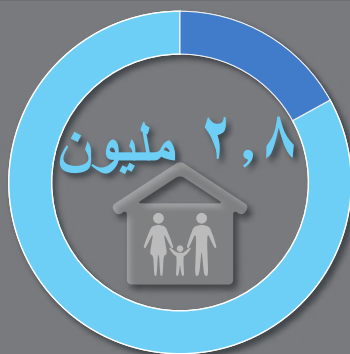
- +



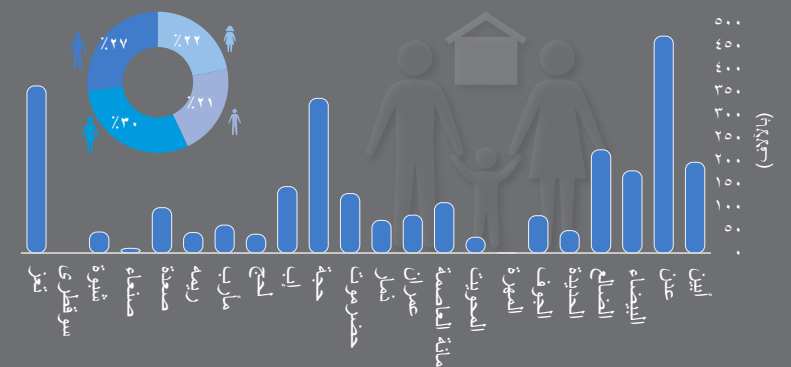
الاحتياجات الإنسانية

لقد تسبب النزوح والتدمير واسع النطاق للمنازل والبنية التحتية في احتياجات كبيرة لتوفير المأوى والمواد غير الغذائية. وفي الوقت الراهن لا يجمع فريق العمل المعني بتحركات السكان بيانات عن الظروف المعيشية للنازحين أو المستويات النسبية لضعف النازحين. ومع ذلك، تشير تقارير عديدة أصدرها الشركاء إلى أن العديد من النازحين يعيشون مع عائلات مضيفة، ومن المحتمل أن يفرض ذلك ضغوطاً على موارد هذه المجتمعات. كما يؤدي النزوح الجماعي إلى زيادات حادة في إيجارات المساكن، مما اضطر البعض إلى الانتقال إلى مأوى غير ملائم. ويتجمع النازحون الأكثر ضعفاً في مناطق مفتوحة أو المباني العامة - بما في ذلك ما يقدر بنحو ٢٦٠ مدرسة حتى أواخر أكتوبر/تشرين. ويتعرض النازحون الذين يعيشون في المناطق المفتوحة أو ملاجئ مؤقتة للعوامل الجوية والعديد من تهديدات الحماية؛ كما يواجهون صعوبة أكبر في الحصول على خدمات الدعم. لم يتمكن العديد من النازحين من حمل ممتلكاتهم الأساسية معهم ويحتاجون إلى المواد غير الغذائية الأساسية والمأوى في حالات الطوارئ والدعم لإيجاد السكن الملائم على وجه السرعة.

توزيع الأشخاص المحتاجين



المأوى/المواد غير الغذائية/تنسيق وإدارة المخيمات - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة (أكتوبر ٢٠١٥)



ما يلي:

- ربما لازال النازحون الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية - حتى الآن في عدن بشكل رئيسي، حسب التقارير الواردة - يواجهون احتياجات كبيرة تتعلق بالمأوى والمواد غير الغذائية بسبب الأضرار التي لحقت بمنزلهم، وتلوث مجتمعاتهم بالألغام، وفقدان الممتلكات الأساسية. والمجتمعات المضيفة الضعيفة أيضاً في حاجة إلى المساعدة لتجنب استنفاد الموارد المتاحة أو المساهمة في خلق جوٍ من التوتر مع النازحين. ومع اقتراب فصل الشتاء، يصبح ضمان دعم الفئات الأكثر ضعفاً أمراً أكثر إلحاحاً. وتشمل احتياجات المساعدة الرئيسية
- المواد غير الغذائية الأساسية ومساعدات المأوى في حالات الطوارئ للنازحين والمتضررين من النزاع.
- مجموعات لوازم العودة للنازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية وإعادة تأهيل المنازل التي أتلّفها النزاع.
- الخدمات المنسقة في المراكز الجماعية للنازحين.



تأسيس حياتهم وسبل العيش والمأوى.

يحتاج المزيد من الناس إلى خدمات الحماية الأساسية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية وتتبع أثر العائلات والمساعدة المالية أو المادية للناجين من الانتهاكات. ويساهم النزاع أيضاً في مزيد من الانقسامات السياسية والقبلية والجغرافية في البلاد، وبشكل تهديداً متزايداً للتعايش السلمي.

الظروف المعيشية، وفقدان سبل العيش، وزيادة انعدام الأمن وتفاقم الضعف. لقد مزق النزوح والانفصال العائلات والشبكات المجتمعية؛ ويتفاقم هذا التمزق جراء غياب المراكز الاجتماعية النشطة والمساحات الصديقة للطفل. كما تتحمل المجتمعات التي تستضيف النازحين عبئاً ثقيلاً، ويمكن أن يؤدي تقاسم الموارد الشحيحة مع النازحين في كثير من الأحيان إلى التوتر والنزاع. وسوف يحتاج النازحون الذين عادوا إلى ديارهم إلى وسيلة لإعادة

# حماية الطفل

عدد الأشخاص المحتاجين

٧,٤ مليون



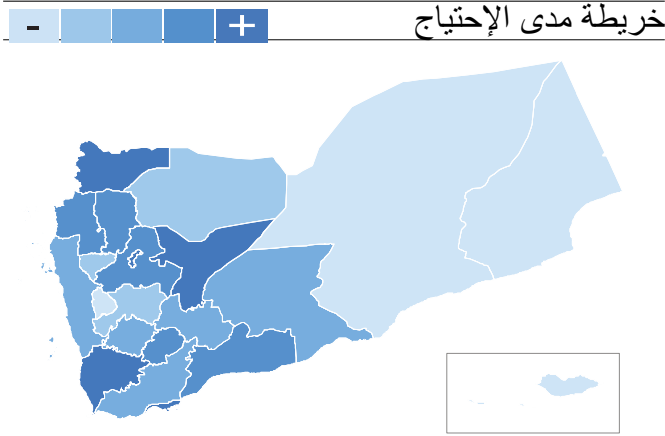
لمحة عامة

- نزح أكثر من مليون طفل منذ مارس/آذار ٢٠١٥.
- تحقق الشركاء من صحة حوادث قُتل فيها ٥٣١ طفلاً وأصيب ٧٨٦ بجروح في الفترة من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. وعند جمع الرقمين معاً، يمثل هذا زيادة بنحو سبعة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
- زاد عدد الأطفال الذين تم التحقق من تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة إلى ما يقرب من ٥٠٠ خلال الفترة من فبراير/شباط وسبتمبر/أيلول - أي حوالي ثلاثة أضعاف الإجمالي السنوي في عام ٢٠١٤.

السكان المتضررون

يُلقح النزاع خسائر بدنية ونفسية خطيرة بالأطفال والمراهقين وأبائهم. خلال الفترة من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، تم التحقق من مصرع ٥٣١ طفلاً وإصابة ٧٨٦ آخرين. ووقع حوالي ٦٠ في المائة من هذه الحوادث في أمانة العاصمة (٢٦ في المائة)، وتعز (١٨ في المائة)، وعدن (١٥ في المائة). وقد تم فصل العديد من الأطفال عن أسرهم، وهم الآن يواجهون مخاطر متزايدة تتمثل في العنف وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال. وعلى الرغم من أنّ سلامة ورفاه الفتيات والفتيان تواجه نفس المخاطر، فإنّ التهديدات التي يواجهونها قد تكون مختلفة. يكون الأولاد أكثر عرضة للقتل والنشوية والاعتقال التعسفي أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة؛ بينما تتعرض الفتيات بشكل خاص لخطر الزواج المبكر والعنف القائم على النوع. وإجمالاً، يُقدّر الشركاء أن ٧,٤ مليون طفل يحتاجون إلى خدمات حماية الطفل.

خريطة مدى الإحتياج

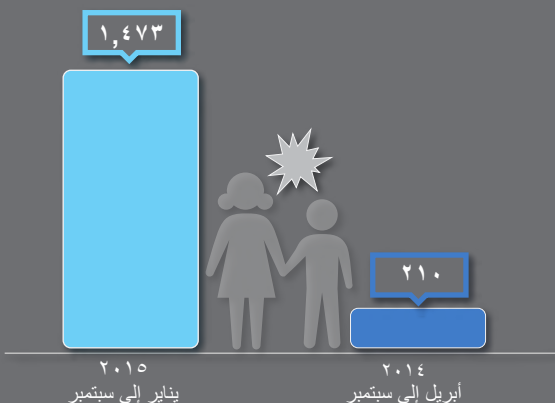


الاحتياجات الإنسانية

أسفرت أعمال العنف، وفقدان البيئة الواقية، وتردي الأوضاع الاقتصادية عن خلق بيئة عالية المخاطر بالنسبة للأطفال. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ (MRM) لمراقبة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل من أجل دعم الاستجابة لحماية الأطفال ومناصرة أكثر فعالية. زادت إصابات الأطفال والوفيات الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة بشكل كبير، وعدد الوفيات الناجمة عن الألغام بين الأولاد يصل إلى ثلاثة أضعاف عدد وفيات الفتيات. ومع عودة المزيد من النازحين إلى المناطق الملوثة بالألغام، يصبح الأطفال أكثر عرضة للإصابات والوفيات المتعلقة بالألغام، مما يشير إلى حاجة ماسة للتوعية بمخاطر الألغام.

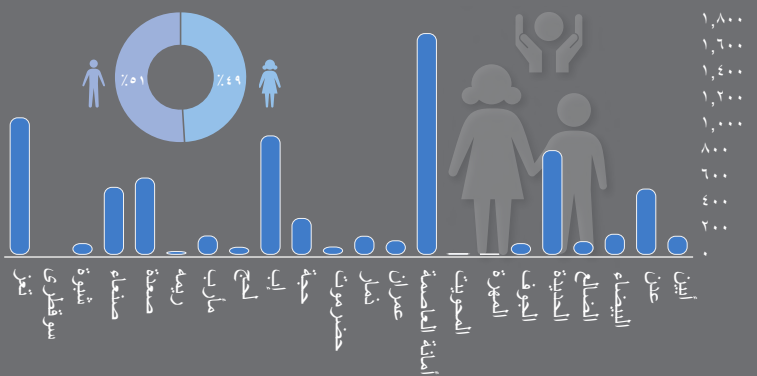
تشجع زيادة انعدام الأمن والتدهور الاقتصادي على اللجوء إلى آليات التكيف السلبية داخل الأسر، بما في ذلك الزواج المبكر، والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال. وترتبط هذه العوامل أيضاً بارتفاع مخاطر العنف المنزلي والإهمال والاعتداء الجسدي أو الجنسي على الأطفال. يظهر على الأطفال في مناطق النزاع مستوى عالٍ من الأسى، مما يؤدي إلى الاكتئاب والتغيرات السلوكية، وكذلك آثار خطيرة وطويلة المدى على الصحة النفسية. ويؤدي عدم وجود أماكن آمنة إلى عرقلة أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي.

حماية الطفل - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة



المصدر: آلية الرصد والإبلاغ (MRM)

حماية الطفل - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة



المصدر: المجموعة الفرعية لحماية الطفل، أكتوبر ٢٠١٥

# العنف القائم على النوع الاجتماعي

عدد الأشخاص المحتاجين

٦,٠ مليون



لمحة عامة

- نظراً لاحتياج ما يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ شخص إلى المساعدة، فقد زاد العدد التقديري للأشخاص الذين يحتاجون إلى الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بمقدار ستة أضعاف منذ أواخر عام ٢٠١٤.
- كان عدد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها في سبتمبر/أيلول أكبر بنسبة ٧٠ في المائة عن تلك المبلغ عنها في مارس/آذار - على الرغم من انتشار قلة الإبلاغ بسبب الخوف من وصمة العار الاجتماعي وغيرها من القيود.
- تتراجع الخدمات المتوفرة بينما تتزايد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتؤدي القيود المتزايدة المفروضة على تنقل المرأة إلى عرقلة وصول الناجيات إلى الرعاية.

## السكان المتضررون

تشكل النساء والفتيات غالبية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، على الرغم من أن الرجال والفتيان يتأثرون به أيضاً. وبحسب تقديرات الشركاء، يتعرض حالياً ما يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ شخص لمخاطر متزايدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد - من بينهم ٧٠ في المائة من النساء والفتيات. وتزيد حالات النزاع من احتمال ارتكاب بعض أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف المنزلي وغيره من أشكال سوء المعاملة. ويكون النازحون والمجتمعات المضيفة عرضة للخطر بصفة خاصة، والأطفال النازحون والمنفصلون عن ذويهم مستضعفون بشكل خاص.

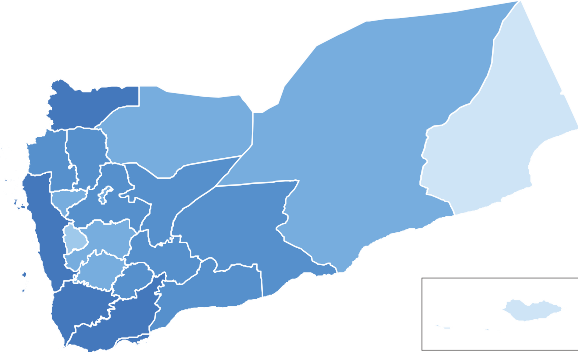
## الاحتياجات الإنسانية

بحلول نهاية سبتمبر/أيلول، كان الشركاء قد أبلغوا عن ٤,٥٠٠ حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي في عام ٢٠١٥ - وقع أكثر

خريطة مدى الإحتياج

-

+



من نصفها منذ شهر يونيو/حزيران. وفي سبتمبر/أيلول، كان عدد الحالات المبلغ عنها أعلى من تلك التي تم الإبلاغ عنها في مارس/آذار بنسبة ٧٠ في المائة. وتأتي هذه الزيادات على الرغم من تفاوت معدلات الإبلاغ - وخاصة في فترة ما بعد الأزمة مباشرة. ومن المرجح أن يكون نطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن أوسع بكثير، نظراً لمحدودية آليات الإبلاغ، وتردد بعض الضحايا في الإبلاغ بسبب المخاوف من الانعكاسات الاجتماعية ووصمة العار. يدفع عدد من جوانب النزاع هذه الزيادة، بما في ذلك العنف بسبب الضغط النفسي، وعدم وجود السكن الملائم والخصوصية (خاصة بالنسبة للنازحين)، والإحباط الناجم عن صعوبات في توفير الاحتياجات الأساسية. كما يعتبر انهيار القانون والنظام في بعض المناطق، وإساءة استعمال نفوذ الدولة أو القوة العسكرية، والتجنيد القسري، وانتشار الأسلحة الصغيرة من العوامل المساهمة.

في حين يسعى مزيد من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الحصول على المساعدة، تظل الخدمات محدودة بسبب الثغرات في الموارد وتأثير النزاع. وتعاني النساء في المناطق المتضررة أيضاً من زيادة القيود على التنقل وحرية الحركة، الأمر الذي يعيق الحصول على الخدمات. ولذلك، يحتاج الناجون على وجه السرعة إلى مجموعة من الخدمات والدعم، بما في ذلك اللوازم الصحية النسائية، والدعم النفسي، والمساعدة القانونية، والمساحات الآمنة، وخدمات تقدم إدارة سريرية فعّالة لحالات الاغتصاب. ومطلوب أيضاً فهم أكبر لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع اليمني.

حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها



المصدر: المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اتحاد نساء اليمن، إنترسوس

ملاحظة: معدلات الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تختلف من العدد الحقيقي للحوادث الفعلية إلى حد كبير. وقد تراحت معدلات الإبلاغ فوراً بعد الأزمة أيضاً بسبب صعوبات الاتصالات. يرسم هذا المخطط العدد الفعلي للحوادث (باللون الأزرق)، وكذلك خط الاتجاه العام (البيضاء منقط) لإظهار متوسط الزيادة على مدار العام.

العنف القائم على النوع الاجتماعي - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة (أكتوبر ٢٠١٥)



المصدر: مجموعة عمل الحماية، أكتوبر ٢٠١٥



## التعافي المبكر

عدد الأشخاص المحتاجين

٦,٩ مليون



## لمحة عامة

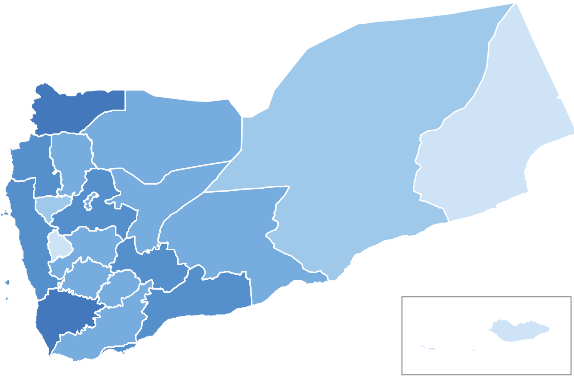
- يحتاج ٦,٩ مليون شخص إلى دعم في مجال الإنعاش المبكر - بزيادة أكثر من ستة أضعاف منذ أواخر عام ٢٠١٤.
- مع انتشار تقارير عن ألغام أرضية جديدة والتلوث بمتفجرات أخرى، تُعد الإجراءات المتعلقة بالألغام والتوعية بمخاطر الألغام من الأولويات.
- تسبب النزاع في تدهور شديد في سبل العيش وألحق أضراراً واسعة النطاق بالبنية التحتية. يجب التصدي لهذه القضايا من أجل دعم المجتمعات المحلية على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

## السكان المتضررون

تشير تقديرات الشركاء إلى أن ٦,٩ مليون شخص يعيشون في المناطق التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة في مجال الإنعاش المبكر - بزيادة أكثر من ستة أضعاف منذ أواخر عام ٢٠١٤. واحتياجات الناس الذين يعيشون في المناطق المتضررة من التلوث بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة هي الأكثر إلحاحاً بسبب التهديدات التي تشكلها هذه المتفجرات على الحياة والرفاهية. ضمن هذه المجموعة، يتعرض الأطفال للخطر بشكل خاص - ولا سيما في المناطق التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية، لأن البقايا صغيرة الحجم لهذه الذخائر يمكن أن تبدو مثل اللعب أو تجتذب الأطفال. وتشمل الفئات الأخرى التي تعاني من ضعف شديد الأسر التي تعيها الأراذل، وضحايا المتفجرات، والنازحين، والفئات المهمشة والشباب.

خريطة مدى الإحتياج

- +

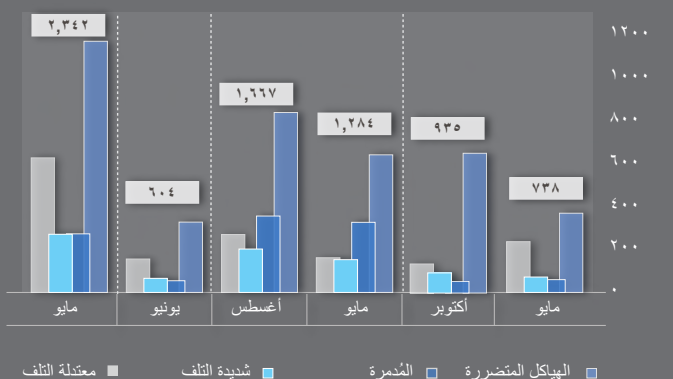


## الاحتياجات الإنسانية

خلق تصاعد النزاع وتغير الخطوط الأمامية أزمة إنسانية لها آثار خطيرة على قدرة المجتمعات المحلية على التعافي. كما تأكلت مكاسب التنمية، التي تحققت مؤخراً، بشدة أو فقدت. إنَّ الإجراءات المتعلقة بالألغام والتوعية بمخاطر الألغام ضرورية للحد من الخسائر في الأرواح والإصابات التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات - خاصة في ضوء التلوث الجديد بالألغام الأرضية المنتشر على نطاق واسع والذي تم الإبلاغ عنه في الأشهر الأخيرة، واحتمال عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في جنوب البلاد.

كما تُعتبر إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ودعم هيكل الحكم المحلي ضرورة لضمان قدرة الاستجابة الإنسانية على الانتقال بسرعة إلى الإنعاش المبكر الفعال في المناطق التي انحسر عنها النزاع. ومع استمرار تدمير سبل العيش من جراء النزاع، تتضاءل بسرعة قدرة الناس على إعالة أنفسهم والوصول إلى الخدمات الأساسية. ويتعذر الوصول إلى شبكات الأمان التقليدية مثل دعم الأسرة، وتحويلات الرعاية الاجتماعية، والمدخرات أو التحويلات المالية (المحلية والدولية) أعلى نحو متزايد. وتحتاج المجتمعات المتضررة إلى مساعدة عاجلة لتفادي المزيد من التدهور في سبل العيش، فضلاً عن

الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية



المصدر: تحليل يوتيسات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

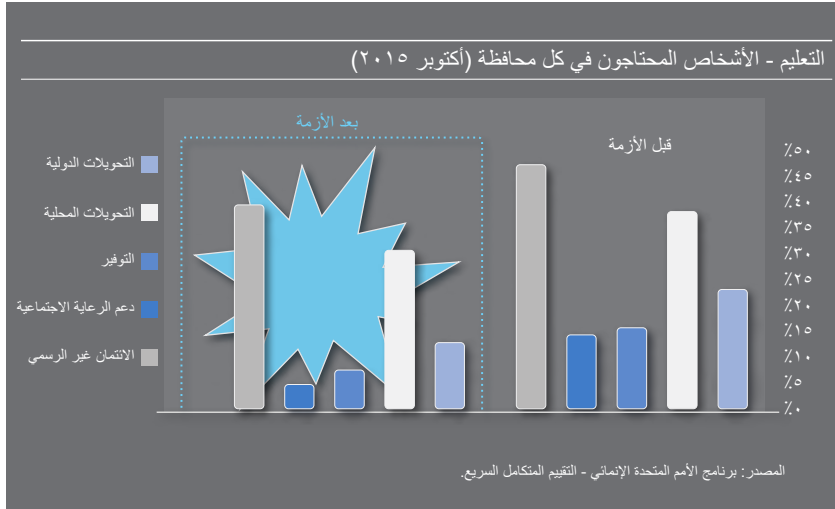
التعافي المبكر - الأشخاص المحتاجون في كل محافظة



المصدر: مجموعة عمل التعافي المبكر، أكتوبر ٢٠١٥

بما في ذلك الإزالة الآمنة للركام والنفايات الصلبة، التي تشكل تهديداً كبيراً لسلامة المجتمع والصحة العامة.

إدارة الإجهاد الكبير المحتمل الذي يشكله النازحون على الموارد المستنزفة على نحو متزايد. ولدعم مرحلة الإنعاش المبكر، من الضروري إعادة تأهيل البنى التحتية المادية والاجتماعية الرئيسية،



## الاحتياجات التشغيلية

### الخدمات اللوجستية



يعوق النزاع المسلح الدائر الوصول إلى البلد بشكل كبير. وقد لحقت أضرار خطيرة بمبنايي الحديد و عدن الرئيسيين. وتعمل الموانئ البحرية بطاقة مخفضة بسبب تدمير المعدات ونقص الوقود وحظر التجول والقيود الأمنية المفروضة على موظفي الموانئ. كما لحقت أضرار بالمطارات، وأصبح مطار صنعاء هو المطار الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه بأمان في البلاد حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول. لا يزال نقص الوقود يشكل قيداً شديداً على العمل الإنساني، وهناك حاجة إلى الدعم لضمان توافر الوقود بانتظام للشركاء. ويحتاج الشركاء أيضاً إلى خدمات لوجستية موثوقة (بما في ذلك الدعم في مجالي الشحن والنقل)، وكذلك المعلومات المجمعّة عن القدرات اللوجستية وتعقب البضائع التي من شأنها أن تساعد على ضمان التدفق السلس للسلع المهمة إلى البلاد وإلى وجهتها النهائية.

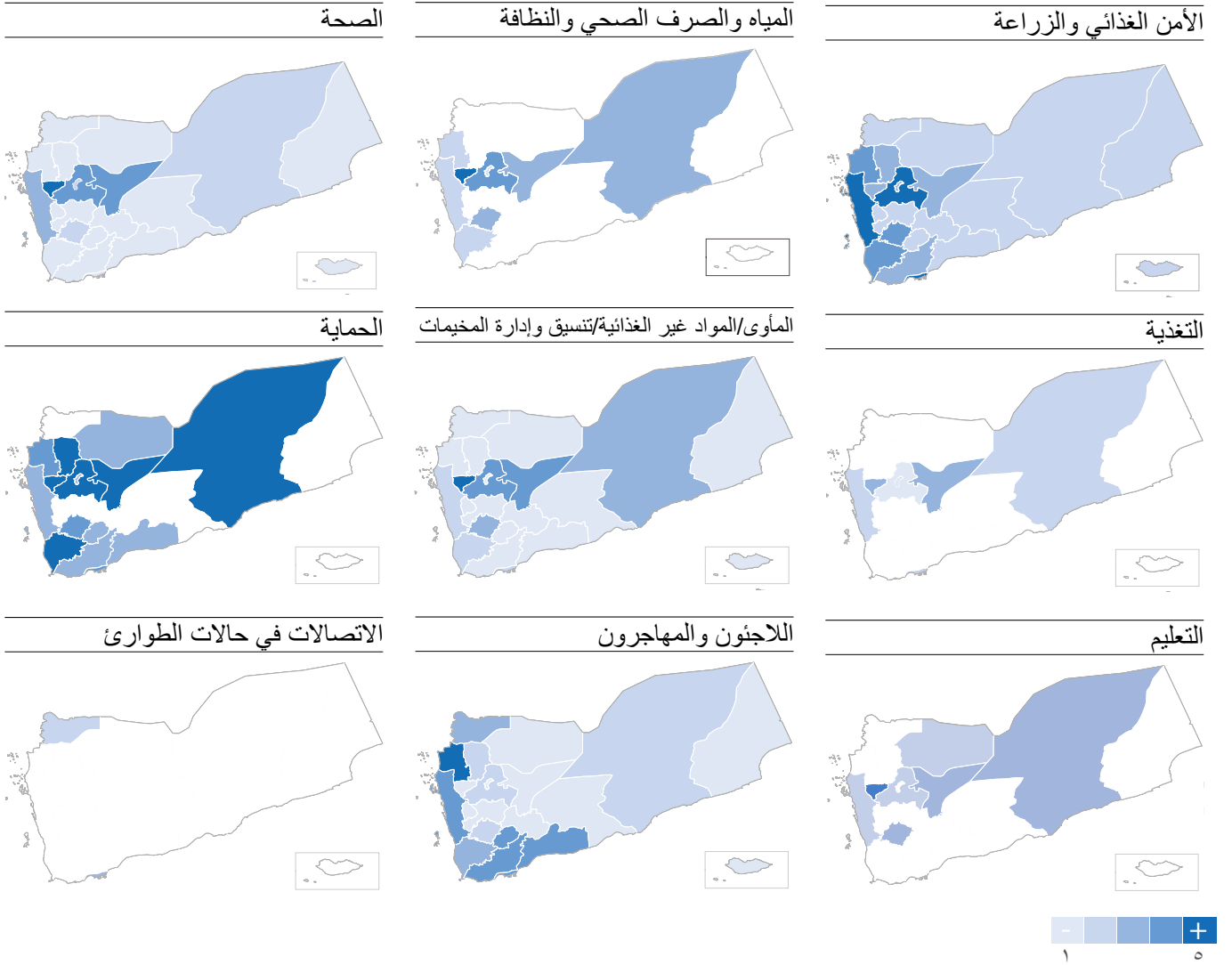
### الاتصالات في حالات الطوارئ



إنّ عدم وجود خدمات الاتصالات والإنترنت التي يعتمد عليها - جنباً إلى جنب مع نقص البنية التحتية والمعدات اللازمة وصعوبة استيراد الإمدادات اللازمة - يحد كثيراً من قدرة الشركاء على العمل. وقد تضررت شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بشدة من جراء النزاع، ولا سيما في صعدة وحرص وتعز والحديدة وعدن. ويكافح مقدمو الخدمات المحليون لتشغيل خدماتهم بسبب تلف البنية التحتية ونقص الوقود، ويجد الشركاء في المجال الإنساني صعوبة في التواصل مع بعضهم البعض بسبب عدم القدرة على إعادة شحن الأجهزة. وتفيد تقارير الشركاء بأنهم في أمس الحاجة إلى الاتصالات وخدمات الإنترنت في صنعاء والحديدة وعدن وتعز والمكلا وصعدة. ومع توسع انتشار الفرق في المراكز الميدانية، سوف تكون هناك حاجة إلى الربط الإلكتروني والطاقة الشمسية الاحتياطية على وجه السرعة.



تقارير تقييم التغطية الجغرافية لكل مجموعة قطاعية



## التغطية الجغرافية والقطاعية لتقارير التقييم المكتملة

المياه والصرف الصحي والطاقة	المأوى	الحماية	التغذية	اللاجئون والمهاجرون	الصحة	الأمن الغذائي	الاتصالات في حالات الطوارئ	التعليم	التعافي المبكر	
	١	١		٤	١	٢				أبين
	٢	٤	١	٤	١	٥	٢			عدن
	١			١	١	٢				البيضاء
	١	١		٤	١	٢				الضالع
١	٢	٢	٢	٤	٢	٦		١		الحديدة
	١	١		١	١	٢		١		الجوف
	١			١	١	٢				المهرة
٤	٥	٦	٣	١	٥	٣		٤		المحويت
١	١	٢	١	١	٢	٣				أمانة العاصمة
	١	٥		٢	١	٣				عمران
	١			١	١	٢				ذمار
٢	٣	٧	٢	٢	٣	٢		٢		حضر موت
١	١	٣		٥	١	٤				حجة
٢	٣	٤		٢	٣	٤		٢		إب
	١	١		٤	١	٣				لحج
٢	٤	١١	٣	١	٤	٣		٢		مأرب
	١			١	١	٢				ريمه
	١			٣	١	٢	١	١		صعدة
٣	٤	٥	١	٢	٤	٦				صنعاء
	١			١	١	٢				شبوة
١	٢	٥		٣	١	٤				تعز

التغطية الجغرافية والقطاعية للتقييمات المخطط لها

المياه والصرف الصحي والنظافة	المأوى	القطاعات المتعددة	الحماية	التغذية	الصحة	العنف القائم على الجنس	الأمن الغذائي	الاتصالات في حالات الطوارئ	التعليم	الإعناش المبكر	حماية الأطفال		
٣	٢		١	١	٢	١	١		٤	٣	١	أبين	
٤	٢	١	٣	٢	٢	١	١		٢	٦	٢	عدن	
٢	٢		١	٢	٢	١	١		١	١	١	البيضاء	
٣	٢		١	١	٢	١	١		١	١	١	الضالع	
٢	١		١	٢	٢	١	١		٢	١	١	الحديدة	
٢	٢		١	١	٢	١	١		١	١	١	الجوف	
٢	١		١		٢	١				١	١	المهرة	
١	١		١	١	٢	١	١			١	١	المحويت	
٢	١		٢	١	٢	١	١		٢	٣	١	أمانة العاصمة	
٢	١		٣	٢	٢	١	١		٢	٢	١	عمران	
٢	١		١	١	٢	١	١		٢	١	٢	ذمار	
٣	٢	٢	٢	١	٢	١	١	١		٢	٢	حضر موت	
٢	١	١	٣	٢	٢	١	١		١	٤	١	حجة	
٤	٢		١	١	٢	١	١		١	١	١	إب	
٣	٢	١	١	٢	٢	١	١		١	١	١	لحج	
١	١	١	١	١	٢	١	١		١	١	١	مأرب	
١	١		١	١	٢	١	١			١	١	ريمه	
٣	١	١	٢	٢	٢	١	١	١	١	٥	١	صعدة	
٢	١		١	١	٢	١	١		٢	٣	٢	صنعاء	
٢	٢		١	١	٢	١	١		١	١	١	شبوة	
١					٢	١				١	١	سوقطرة	
٤	٢		٣	١	٢	١	١	١	١	٤	٢	تعز	

## الملحق الثالث: المنهجية

الثانية، يتم أخذ أرقام النازحين كمثال للمتضررين في المناطق التي لا تتأثر مباشرة بالنزاع. ويُدرج النازحون أنفسهم تلقائياً بالفعل عن طريق إحصاء سكان المناطق المتأثرة بالنزاع في فترة ما قبل الأزمة (التي فر منها النازحون).

### خرائط المجموعات القطاعية عن شدة الحاجة (خرائط في أقسام المجموعات القطاعية)

طُلب من كل مجموعة أن تقدم تقديراً بإجماع الخبراء عن مدى الاحتياجات في كل محافظة، وذلك باستخدام مقياس من خمس نقاط. خلال هذه المناقشات، استعرضت جميع المجموعات القطاعية البيانات السياقية التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن كل محافظة (تقديرات أعداد النازحين والسكان المتضررين من النزاع، والضحايا وتقديرات المجموعات القطاعية السابقة لأعداد المحتاجين). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت كل مجموعة قطاعية معايير محددة تم استعراضها لكل محافظة، إما على أساس بيانات جديدة أو معلومات الخبراء. ونتيجة لذلك، وافق أعضاء المجموعات القطاعية على درجة لكل محافظة تقدر مستوى الشدة في تلك المحافظة.

### شدة الاحتياجات في جميع المجموعات

على أساس احتياجات المجموعات القطاعية المذكورة أعلاه، أعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقديراً عاماً لشدة الاحتياجات في جميع المجموعات. وتم تحديد هذا التقدير عن طريق حساب متوسط جميع درجات المجموعات، وكان وزن المجموعات المنقذة للحياة (الأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والحماية) يساوي ٣، ووزن المجموعات الأخرى (الإنعاش المبكر والتعليم) يساوي ٢. وكانت النتيجة الشاملة لقطاع الحماية هي متوسط ثلاث درجات فردية: الحماية، وحماية الطفل والعنف القائم على نوع الجنس.

### الأشخاص المحتاجون (المجموعات القطاعية)

طُلب من المجموعات القطاعية تقدير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات تلك المجموعات في كل محافظة، اعتماداً على البيانات المتاحة، وتقديرات ما قبل الأزمة عن الاحتياجات وإجماع الخبراء. وكما كان الحال في اللحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية السابقة، حددت كل مجموعة منهجيتها الخاصة لتقدير عدد الأشخاص المحتاجين في كل قطاع.

### الأشخاص المحتاجون (إجمالي)

استعرض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقديرات جميع المجموعات القطاعية لأعداد الأشخاص المحتاجين واختار أعلى رقم في كل محافظة. وأصبح مجموع هذه الأرقام هو العدد الإجمالي الجديد التقديري للأشخاص المحتاجين. ويحافظ هذا على المنهجية المستخدمة في اللحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية السابقة.

### تقدير أعداد النازحين

يأتي تقدير أعداد النازحين من فريق العمل المعني بتحركات السكان (TFPM). يستعرض أعضاء فريق العمل المعني بتحركات السكان جميع تقارير النزوح الفردية، ويقومون بإزالة التكرارات ويسعون للحصول على توضيحات. ويتم تأييد النتائج النهائية من قبل الفريق القطري الإنساني.

### الناس الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع

يمثل عدد الناس الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع مجموع رقمين: سكان المناطق التي تعاني من نزاعات متكررة أو ضربات جوية في فترة ما قبل الأزمة، وأعداد النازحين في المناطق التي لا تعاني من نزاعات متكررة أو ضربات جوية. في الحالة

